SOUTH 24

العودة الطوعية في زمن الحرب

من تجارب الاغتراب إلى مسارات التنمية في اليمن

ضيف الله الصوفي

العودة الطوعية في زمن الحرب

من تجارب الاغتراب إلى مسارات التنمية في اليمن

ضيف الله الصوفي

صورة الغلاف: علوية العيدروس، ل مركز سوث24

مركز سوث24 للأخبار والدراسات

محتويات الدراسة

أولاً: مقدمة وسياق تاريخي..... 4

ثانياً: حكايات العودة: أصوات من الميدان..... 9

ثالثاً: تجليات التنمية: القيمة المضافة للعائدين..... 44

رابعاً: التحديات التي تواجه العائدين..... 46

خامساً: مقارنات واختلافات بين المناطق والأقاليم..... 48

سادساً: مقارنات دولية وتجارب عربية..... 50

سابعاً: الخاتمة والاستنتاجات..... 52

ثامناً: التوصيات..... 54

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة العودة الطوعية لليمنيين في ظل الحرب والانقسام السياسي المستمر، باعتبارها نمطًا اجتماعيًا واقتصاديًا جديدًا يعكس تحولات في علاقة أبناء المهجر بوطنهم الأم، من خلال توثيق قصص تستعرض دوافع العودة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى التحديات التي تواجه العائدين بين ضعف البنية التحتية، وغياب السياسات الرسمية الداعمة، كما تكشف عن التمايز الجغرافي بين مناطق الحكومة المعترف بها الأكثر انفتاحًا، ومناطق الحوثيين التي تتسم بالقيود الاقتصادية والسياسية.

وتخلص الدراسة إلى أن العودة الطوعية، رغم محدوديتها، تمثل فرصة تنموية واعدة يمكن أن تسهم في إعادة الإعمار إذا تمت إدارتها ضمن إطار وطني منظم، وتوصي بضرورة تبني سياسات حكومية محفزة، وتفعيل دور المنظمات في التمويل والتأهيل، إلى جانب إطلاق برامج اندماج اجتماعي واقتصادي تعيد بناء الثقة بين العائدين والمجتمع المحلي، بما يجعل من هذا التوجه نواة لإعادة الارتباط بين الشتات اليمني والوطن في مرحلة ما بعد الحرب.

أولاً: مقدمة وسياق تاريخي

الهجرة اليمنية بين الضرورة والاختيار

على مدى عقود طويلة، شكّلت الهجرة إحدى السمات البارزة في التاريخ الاجتماعي والسياسي لليمن، إذ ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالتحولات السياسية وتعاقب الأزمات الاقتصادية؛ ناهيك عن تقلّب الأوضاع واستمرار الصراعات الداخلية، ولأن اليمنيين يعيشون في بلد يقع جغرافيًا على مفترق طرق استراتيجي بين قارتي آسيا وأفريقيا، وبجوار مضائق بحرية حيوية، فقد وجدوا أنفسهم في محطات متكررة مضطرين إلى الرحيل بحثًا عن لقمة العيش والأمان، لتتشكل بذلك ظاهرة ممتدة ومتعددة الأبعاد[1].

ومع كل أزمة خانقة كانت تضرب اليمن واليمنيين، بدءًا من الانكماش الاقتصادي وندرة الموارد، إلى الصراعات السياسية والحروب الداخلية، كان الخارج دومًا ملاذًا لآلاف الأسر التي رأت في الغربة فرصة لتأمين مستقبلها، وقد تنوعت أنماط هذه الهجرات بين انتقالات فردية وهجرات جماعية، ومع مرور الزمن أسهمت في نشوء جاليات يمنية كبيرة، توزعت بشكل أساسي في دول الخليج العربي وشرق أفريقيا، ثم اتسع نطاقها ليشمل الأميركيتين وأوروبا، وشكلت جسورًا إنسانية واقتصادية وثقافية بين الداخل اليمني والعالم.[32]

تاريخيًا تعود جذور الهجرة اليمنية إلى العصور القديمة، لكنها توسعت بشكل كبير خلال العصور الإسلامية، فقد اشتهر اليمنيون بكونهم جنودًا شجعان وتجارًا وبحّارة مهرة، ما دفعهم إلى الاستقرار في مناطق مختلفة من العالم شملت بلاد الشام وشمال وسواحل شرق أفريقيا، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا.[4]

ومع القرن التاسع عشر، وتصاعد السيطرة الاستعمارية على موانئ اليمن وزيادة الضغوطات الاقتصادية، اتجهت أعداد كبيرة من اليمنيين إلى الهجرة نحو الحبشة وإريتريا والصومال وكينيا وتنزانيا، حيث شكّلوا نواة جاليات نشطة أسهمت في التجارة والحياة الاجتماعية هناك.[5]

لكن ثمة محطات فارقة في تاريخ الهجرة اليمنية، كان من أبرزها اكتشاف النفط وبدء النهضة الاقتصادية في دول الخليج في منتصف القرن العشرين، إذ تدفق عشرات الآلاف من العمال اليمنيين إلى السعودية ودول الخليج المجاورة، وشكلوا قوة عمل أساسية في قطاعات التنمية والخدمات المختلفة. هذه المرحلة ارتبطت بشكل وثيق بالأوضاع الداخلية في اليمن التي

[1] سماهر الحاضري ومورغان باربرا بيغنو،19 أبريل 2022، مراحل تطور هجرة اليمنيين إلى جيبوتي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
[2] عبدالغني اليوسفي، 30 ابريل 2024، الهجرات اليمنية إلى دول العالم، موقع رأي اليوم
[3] غازي كشيم، 10 أكتوبر 2020، أدهشوا البرتغاليين في شرق أفريقيا وعزلهم الهولنديون بإندونيسيا.. كفاح اليمنيين عبر الهجرات التاريخية، الجزيرة نت
[4] صالح باصرة، 08 فبراير 2007، صحيفة الجمهورية، الهجرة اليمنية إلى شرق أفريقيا حتى منتصف القرن العشرين، (إعادة نشر في موقع المهارات)
[5] كفاح اليمنيين عبر الهجرات التاريخية

اتسمت بضعف التنمية، وبتوالي الأزمات السياسية بين النظامين في الشمال والجنوب، ما جعل الهجرة فرصة رئيسية للبحث عن العمل والاستقرار.

أما في العقود الأخيرة، شهدت الهجرة اليمنية منعطفًا حادًا، لا سيما منذ حرب 1994 وما تلاها من اضطرابات سياسية، مرورًا بأحداث 2011، إذ مثّلت موجة الاحتجاجات الشعبية وما تبعها من انتقال سياسي هش بداية مرحلة جديدة من الانكشاف الأمني والاقتصادي. ومع انقلاب جماعة الحوثي على الدولة ودخول البلد في أتون حرب شاملة عام2015، تحولت الهجرة من خيار اقتصادي إلى مسار قسري للبقاء والنجاة، ما أحدث تغييرًا نوعيًا في دوافعها وأنماطها وتوزعها الجغرافي.[6]

تحولات الهجرة: فوضى 2011 وحرب الحوثيين

أدت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء وأجزاء واسعة من الشمال اليمني، وفرار الرئيس هادي آنذاك إلى الجنوب وإعلان عدن عاصمة مؤقتة لحكومته، إلى اندلا ع الحرب، واستدعى تدخلًا خارجيًا بقيادة السعودية تحت مسمى "التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن". هذه الأحداث المتسارعة تسببت بانهيار مؤسسات الدولة وغياب سلطة القانون، وتعدد مراكز القوة، الأمر الذي جعل حياة اليمنيين في الداخل محفوفة بالمخاطر، ففي مناطق سيطرة الحوثي زاد عدد عمليات الاعتقال التعسفي والقمع السياسي، وانتشار العنف الطائفي والمناطقي. وفي المقابل، شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا اضطرابات أمنية وتدهورًا في الخدمات الأساسية نتيجة ضعف مؤسسات الدولة، وهو ما دفع أعدادًا كبيرة من اليمنيين من جميع المناطق، بمن فيهم النخب الأكاديمية والسياسيين إلى مغادرة البلاد بحثًا عن فضاء أكثر أمنًا لممارسة حياتهم ونشاطهم.[7]

وعلى المستوى الاقتصادي، أدت الحرب إلى انهيار العملة المحلية، وتوقف صرف المرتبات لموظفي القطاع العام، وانكماش النشاط التجاري والاستثماري، فيما وجد اليمنيون أنفسهم أمام معادلة صعبة، فالداخل المنهك لم يعد يوفر الحد الأدنى من فرص العيش، والخارج أصبح ملاذًا محفوفًا بالتحديات، فقد واجه المهاجرون في دول الخليج تضييقًا متزايدًا نتيجة سياسات "السعوّدة" لسوق العمل وتقليص العمالة الأجنبية، ما أدى إلى عودة الكثير قسرًا أو اضطرارهم للانتقال إلى دول أخرى أكثر مرونة مثل ماليزيا، تركيا، وحتى أوروبا عبر طرق هجرة معقدة.

انعكست هذه الأوضاع على الجاليات اليمنية القائمة، حيث واجهت ضغوطًا اقتصادية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة في بلدان المهجر، في وقت أصبحت ملجأً وحيدًا لأقاربهم الوافدين، هذا ما أوجد شبكات تضامن أهلية بين اليمنيين في

[6] ياسمين عبدالحفيظ، 10 فبراير 2025، هجرة الشباب اليمني بين الدراسات والواقع، موقع صوت الأمل

[7] دويتشه فيله، 7 أكتوبر2018، يمنيون على طريق أوروبا وآخرون لاجئون: "العالم نسينا"

الشتات. كما أدت التحويلات المالية إلى لعب دور محوري في إبقاء الاقتصاد اليمني على قيد الحياة، رغم تراجعها في السنوات الأخيرة بسبب القيود والظروف الاقتصادية العالمية.

يقول الخبير الاقتصادي وفيق صالح: "لا يمكننا فصل تراجع حجم تحويلات المغتربين عن الضغوط المالية الخارجية المتزايدة، خصوصًا بعد أن أصبحت هذه التحويلات تمثل شبكة الأمان الاجتماعي الأهم لملايين الأسر اليمنية التي تعتمد على الدولار المحوَّل لتوفير الغذاء والدواء الأساسي".[8]

ويضيف صالح في حديث خاص بأن هناك عوامل عدة تؤثر على تدفق الحوالات النقدية إلى اليمن منها القيود الدولية، خاصة المتعلقة بزيادة متطلبات الامتثال ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث دفعت البنوك والمصارف الدولية إلى تجنب التعامل مع البنوك اليمنية أو تقليص علاقاتها بشكل جذري وهذا الإجراء يضيق الخيارات أمام المغتربين ويجبرهم على استخدام قنوات غير رسمية أو غير مرخصة.

ونتيجة لذلك، ارتفعت تكلفة التحويل بشكل جنوني، بحسب الخبير الاقتصادي وفيق صالح، الذي يشير إلى أنه زادت المدة الزمنية اللازمة لوصول الأموال، مما يقلل القيمة الحقيقية للنقد الأجنبي الواصل إلى اليمن ويؤثر مباشرة على قوته الشرائية.

ويوضح الخبير الاقتصادي، أن: "تحويلات المغتربين وفقًا لإحصائيات البنك الدولي وصلت خلال العام 2024 إلى 3.8 مليار دولار، نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، وتعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة بعد توقف تصدير النفط والغاز، أي تراجع في هذا التدفق النقدي يضع ضغطًا هائلًا ومباشرًا على سعر صرف الريال اليمني، ويزيد من وتيرة التضخم، مما يدفع بمزيد من الأسر إلى دائرة الفقر المدقع".

ويعتقد صالح أنه لو كان هناك شمول مالي للقطاع المصرفي اليمني وتقدم في استخدام الأدوات التقنية الذكية في المعاملات المصرفية والمالية، إضافة إلى تسهيل القطاع المالي الدولي لعملية تحويل الأموال إلى اليمن، سيتضاعف المبلغ بشكل أكبر سنويًا وسيتجاوز الرقم المقدر بنحو 4 مليار دولار.

ويستطرد بقوله: "حاليًا الحكومة والمؤسسات الدولية مطالبة بالتحرك الفوري لإيجاد قنوات مالية آمنة وذات تكلفة معقولة تضمن وصول التحويلات، كون الاستمرار في تطبيق قيود مصرفية صارمة دون توفير بدائل قابلة للتطبيق، هو عمليًا معاقبة للمواطن اليمني البسيط الذي يعتمد على هذه الأموال للبقاء على قيد الحياة".

[8] مقابلة خاصة، وفيق صالح خبير اقتصادي، 23 نوفمبر2025.

العودة الطوعية: نمط اجتماعي جديد

تختلف العودة الطوعية جذريًا عن العودة الطبيعية للمغترب التقليدي، الذي يخطط مسبقًا للعمل لفترة محددة ثم العودة إلى وطنه بعد انتهاء عقد العمل وتحقيق أهدافه الاقتصادية من الهجرة، في حين أن كثيرًا من العائدين اليوم كانوا قد أسسوا لأنفسهم أنماطًا مستقرة من الحياة في بلدان المهجر، وحصل بعضهم على جنسيات وإقامات الدول التي استقروا فيها لسنوات طويلة.[9]

وبالتالي، فإن قرار العودة الطوعية يعد تحولًا استثنائيًا في مسار الهجرة اليمني، إذ يتم في ظل ظروف معقدة محفوفة بالأخطار، ودوافع تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية البحتة، والتي قد تعبر عن ارتباط عميق بالوطن والرغبة في المساهمة في إعادة بنائه رغم كل التحديات. هذه العودة الطوعية تطرح إشكالية بحثية عميقة، وسط تساؤلات كثيرة حول الأسباب التي تدفع البعض للعودة إلى بلد لا يزال يعيش حالة صراع مفتوح؟ وهل تمثل هذه العودة خيارًا فرديًا معزولًا، أم أنها تعبير عن نمط اجتماعي جديد في طور التشكّل؟ وما الأثر الذي تتركه على إعادة صياغة علاقة المهاجرين بوطنهم الأم؟ وهل يمكن اعتبارها بذرة لإعادة الارتباط بالوطن، رغم استمرار الحرب والأزمات السياسية والاقتصادية؟

تُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في تناولها لظاهرة العودة الطوعية لليمنيين من دول المهجر إلى بلدهم في ظل الحرب، حيث تمضي في تتبع تفاصيل التجربة الإنسانية للعائدين، عبر توثيق قصص حيّة ليمنيين قرروا طوعًا مغادرة حياة الاغتراب وما تتيحه من فرص، والعودة إلى وطنٍ مزقته الحرب.

تتناول هذه الدراسة التحول الذي جعل من الغربة، التي طالما اعتبرت ملاذًا، إلى عبء يدفع أصحابها للعودة، رغم أن الداخل ما زال غارقًا في الصراع؟ هذه المقاربة تمنح الدراسة بعدًا نوعيًا جديدًا، إذ تكشف التوتر القائم بين حسابات الاقتصاد والسياسة من جهة، وحنين الانتماء ودفء العائلة من جهة أخرى، كما تضع أمام القارئ والباحث وصانع القرار صورة أوضح عن كيفية إعادة ترتيب أولويات المهاجرين في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، وما يترتب على ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية داخل اليمن.

ويهدف البحث إلى دراسة تأثير العودة الطوعية على إعادة تشكيل الشبكات المجتمعية والمجال الاقتصادي في الداخل، مع تقييم القدرة المستقبلية لهذه العودة في إعادة بناء العلاقة بين الشتات واليمن في ظل استمرار الظروف المعقدة. وتكتسب الدراسة أهمية كبيرة كونها تعالج ظاهرة جديدة في السياق اليمني المعاصر؛ فالعودة الطوعية تعكس قرارات فردية وجماعية محاطة بالتحديات، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة بين أعداد كبيرة من المهاجرين السابقين.

كما تستكشف التحديات التي تواجه العائدين وتستعرض المشكلات التي تقف أمامهم بعد العودة، سواء كانت مرتبطة بالأمن، بالقوانين المحلية، أو بصعوبة الاندماج الاقتصادي، في سياق مؤسساتي متشابك بين مناطق الحكومة المعترف بها

[9] إبراهيم هزبر، مقابلة خاصة، 15 أكتوبر2025

دوليًا ومناطق سيطرة الحوثيين، بما يشمل تفاوت الفرص، القيود، وتحديات الاستقرار، ومدى تأثير البيئة السياسية والأمنية على خيارات المهاجرين وطبيعة اندماجهم.

وتركز الدراسة على تقديم إطار تحليلي شامل لظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، ووضع أساسًا لصياغة سياسات مستقبلية وتوصيات تدعم إدارة الهجرة والعودة في اليمن، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويتيح فهمًا أعمق لدور المهاجرين في إعادة بناء وطنهم، وتستعرض أهم الحلول الحقيقية والدور الذي ينبغي أن تقدمه الحكومة والمنظمات.

ثانياً: حكايات العودة: أصوات من الميدان

تتعدد دوافع عودة اليمنيين، وتشمل عدة أبعاد رئيسية، فمن الناحية الاجتماعية، يشعر كثيرون بثقل الانتماء للأسرة الممتدة والالتزام الأخلاقي تجاه الوالدين أو الأقارب الذين لا يستطيعون مغادرة البلاد، مما يجعل العودة خيارًا مرتبطًا بالواجب العائلي والمسؤولية المجتمعية؛ أما من الناحية النفسية، يؤكد عائدون أن الوطن رغم الأزمات يمثل مرجعية وجدانية لا يمكن للغربة أن تعوضها، الأمر الذي يفسر عودة البعض باعتبارها وسيلة لاستعادة الذات والانتماء، وتجديد العلاقة مع الجذور الثقافية والاجتماعية.[10]

من سراب الحلم الأمريكي إلى دفء الوطن

في مايو2025، عاد الشاب اليمني إبراهيم هزبر إلى مدينة تعز بعد رحلة اغتراب استمرت سبع سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن القرار لم يكن سهلًا، لكنه جاء كنتيجة تراكمية لتجربة قاسية، جعلته يُعيد النظر في جدوى البقاء بعيدًا عن الوطن والأهل. [11]

وخلال سنواته في الخارج عمل إبراهيم في وظائف يومية لا تتطلب مؤهلات عالية، وكان دخله بالكاد يغطي نفقات المعيشة، إلى جانب التحويلات المالية لأقاربه في اليمن، لكن مع مرور الوقت بدأت التحديات تتزايد؛ فالضرائب المفروضة في الولايات المتحدة أرهقته، وتكاليف السكن والخدمات ارتفعت بشكل غير مسبوق، فضلًا عن الإحساس الدائم بالعزلة والابتعاد عن الأهل والروابط الاجتماعية.

يقول إبراهيم: "الغربة لم تعد كما كانت، أصبحت بيئة طاردة أكثر من كونها فرصة للادخار أو تحسين المستقبل، لا سيما أن تكاليف المعيشة في أمريكا باتت مرهقة، فالسكن مثلًا يصل إيجار الشقة إلى 3000 دولار شهريًا. كنت أعيش مع ستة من الأصدقاء في شقة واحدة نتشارك الدفع 500 دولار على كل شخص".

ويستعيد إبراهيم محطّة حاسمة في حياته حين عاد إلى اليمن في العام2019، بغرض الزواج ثم العودة مجددًا إلى الولايات المتحدة، غير أن قدوم طفله ضاعف مشاعره تجاه الأسرة والحنين للوطن، لا سيما أنه يرفض فكرة استقدام أسرته إلى هناك، أو ينشأ ابنه بعيدًا عن بيئته الثقافية والاجتماعية اليمنية، ويتربى في مجتمع لا يشعر فيه بالانتماء الكامل، حد تعبيره. هذا الاعتبار الأسري شكّل دافعًا جوهريًا لقرار العودة النهائية، إذ رأى أن مستقبل ابنه بين أهله وأرضه مهما كانت الظروف أفضل من حياة الاغتراب.

---

[10] حديث بعض العائدين إلى اليمن، مقابلات خاصة

[11] إبراهيم هزبر، مقابلة خاصة، 15 أكتوبر2025

ورغم إدراكه لحجم الصعوبات في اليمن، وجد إبراهيم أن العودة أصبحت خيارًا أقل قسوة من الاستمرار في الخارج؛ فالحنين إلى الأهل والأرض، والبحث عن دفء الانتماء يهزم كل الحسابات الاقتصادية، ويؤكد أن الاستقرار في الوطن مهما كانت الأوضاع هشّة، يوفر له أساسًا نفسيًا واجتماعيًا أقوى من البقاء في غربة مستنزفة.

اليوم يخطط الرجل لتأسيس مشروع يضمن له مصدر دخل ثابت، ويمنحه فرصة لتطبيق ما اكتسبه من مهارات حياتية وتجارب عملية، مشيرًا إلى أن "العمل هنا مهما كانت التحديات، قد يكون أقل صعوبة من الكفاح اليومي في بيئة غريبة لا تمنحك الأمان ولا الانتماء". هكذا يمر المهاجر اليمني المعاصر بالعديد من التحولات، فالمعادلة لم تعد مجرد هروب من الحرب إلى فضاء آمن، بل باتت تتأثر بعوامل هيكلية عالمية، مثل تصاعد تكاليف المعيشة، وتغيّر سياسات الهجرة والضرائب، فضلًا عن النزوع الإنساني الفطري نحو الانتماء للعائلة والوطن.

رهان العودة: من الغربة إلى براند يمني معروف

مثل آلاف الشباب اليمنيين، وجد سامي عدنان نفسه مضطرًا للبحث عن مستقبل خارج حدود الوطن، إذ غادر إلى المملكة العربية السعودية، في العام2017، وقضى هناك عدة سنوات مليئة بالكدّ والتعب، لكنها منحته خبرة عملية واسعة، وشبكة علاقات تجارية، وفهمًا عميقًا لآليات السوق؛ ورغم الاستقرار النسبي الذي وفرته الغربة، ظل في داخله شعور بالاغتراب؛ حيث كان يعيش "بنصف قلب هناك ونصف قلب هنا"، حد وصفه، وهو ما جعله يتأمل دائمًا في لحظة العودة.[12]

[12] سامي عدنان، مقابلة خاصة، تاريخ 21 أكتوبر2025

الصورة 1: اليمني سامي عدنان

ومع مرور الوقت، ترسخت فكرة العودة إلى اليمن، رغم أن البلد يعيش ظروفًا قاسية بسبب الحرب والأزمة الاقتصادية. لكن سامي كان يرى أن العمر يمضي، وأن الغربة مهما طالت لا يمكن أن تكون بديلًا عن الوطن، وآن الأوان للعودة، وتأسيس مشروع داخل اليمن والعيش بين الأهل. ففي العام 2018، حسم الأمر وغادر السعودية متجهًا نحو مدينته تعز، مدركًا أنه يخوض مغامرة محفوفة بالمخاطر، لكنه كان مؤمنًا بأن النجاح لا يأتي إلا لمن يجرؤ على التجربة.

علامة تجارية

بمجرد وصوله إلى مدينة تعز، بدأ دراسة الوضع والتفكير في افتتاح مشروع مناسب، حتى استقر على تأسيس مشروعه الخاص "محلات سامي عدنان للهواتف الذكية"، إيمانًا منه بأن الاسم الشخصي أفضل علامة تجارية، ورغم بساطة الإمكانيات، أصرّ أن يكون المشروع استثنائيًا، حيث استثمر رأس ماله الأول في تجهيزات المحل والديكور، وتوفير البضاعة الأساسية.

الصورة 1: صورة لمحل سامي عدنان للهواتف الذكية

لم يكن الأمر مجرد تجارة بالنسبة له، بل بداية حلم أكبر، يتمثل في إثبات أن العودة ممكنة، وأن النجاح في اليمن ليس مستحيلًا، فمنذ البداية ركز على الهواتف نوع "آيفون"، مدركًا أن السوق متعطش لهذا المنتج والطلب كبير، لكنه أيضًا كان يعلم أن الدخول في هذا المجال يتطلب ثقة وسمعة قوية، إذ عمل على استيراد أجهزة ذات جودة عالية، وهو ما جعل العملاء يقصدونه من مختلف أحياء المدينة ومن خارجها أيضًا، بحثًا عن أجهزة مضمونة.

يؤكد سامي،س أنه لم يمض وقت طويل حتى تمكن من توسيع نشاطه وفتح فرعًا آخرًا في محافظة صنعاء، وركز أن يبيع بالجملة، فأصبح يزوّد محلات أخرى بالهواتف والإكسسوارات، وهو ما اعتبره إنجازًا كبيرًا مقارنة ببيئة السوق المتقلبة، والأهم من ذلك شعر بأن حلمه بدأ يتحقق، وأن محلات "سامي عدنان" صارت علامة معروفة في اليمن، ومقصدًا للراغبين في شراء هواتف الآيفون.

التحديات

طريق النجاح لم يكن مفروشًا بالورود، وسرعان ما اصطدم رجل الأعمال سامي عدنان بجملة من العراقيل بدءًا من التحديات الاقتصادية، وتذبذب سعر الصرف بشكل يومي، ما جعل التخطيط المالي صعبًا للغاية، كما أن استيراد الأجهزة من الخارج كان مكلفًا ويخضع لرسوم وإجراءات معقدة، ناهيك أن نجاحه اللافت أثار حفيظة بعض التجار النافذين، الذين حاولوا محاصرته بطرق عدة من خلال التشويه الإعلامي ومحاولة إثارة الفوضى والمضايقات.

إلى جانب ذلك، واجه سامي نزاعًا مريرًا حيث وصلت الأمور إلى التهديد المباشر، "والله لأقلعك من المحل" حد تعبيره، وكانت هذه التهديدات ليست مجرد كلام، بل محاولات جادة لإقصائه، قام بها أحد خصومه متسلحًا بعلاقاته ونفوذه مع أشخاص نافذين وذوي سلطة، ورغم كل هذه الضغوط والتهديدات، التي شملت محاولات ابتزاز ومضايقات، أصر على الصمود بإرادة صلبة وقدرة على "التحمل" يعتبرها رأس ماله في مواجهة الفساد، مؤكدًا أن النجاح في هذه البيئة لا يتطلب فقط مالًا، بل يتطلب شخصية قوية وعزيمة لا تنهار.

وفي هذا السياق، يوضح الرجل أن غياب الحماية القانونية وفساد بعض الجهات يساهم في هجرة التجار والمستثمرين، مشيرًا إلى أنه واجه اتهامات من بعض المحيطين الذين لم يتقبلوا فكرة أن شابًا عائدًا من الغربة استطاع أن يحقق هذا النجاح بسرعة، ومع ذلك، لم يفكر في الاستسلام، خاصة أنه كان يرى في كل تحدٍ درسًا جديدًا، ولا ينكر أن الضغوطات أحيانًا تفوق طاقته.

رسالة واقعية

"اليمن يحتاجنا، لكن الظروف قاسية. والعائد إلى الوطن يجب أن يكون قويًا وصبورًا". بهذه المفردات يلخص رجل الأعمال سامي عدنان تجربته بعد خمس سنوات من العودة، وهي تجربة تحوّل فيها إلى نموذج للشاب الذي راهن على النجاح في وطنه رغم الصعوبات، وقصة عودته تحمل رسالة مزدوجة، فمن جهة تعد دعوة للأمل، تؤكد أن النجاح ممكن حتى في بيئة متقلبة ومليئة بالتحديات، والأخرى تحذير واقعي من قسوة الظروف التي تنتظر العائدين، إذ لا يكفي الحنين وحده، بل لا بد من استعداد نفسي ومادي لمواجهة واقع يتطلب صبرًا استثنائيًا وقدرة عالية على التحمّل.

وفي رسالة إلى المغتربين، تحدث بواقعية لا تخلو من الحذر، وشدّد على ضرورة الاستعداد للضريبة الباهظة، موضحًا أن العائد لابد أن يكون مستعدًا لمواجهة تحديات تفوق الخيال، في إشارة إلى الرسوم والمضايقات غير الرسمية التي تثقل كاهل المستثمرين، فالعودة إلى الوطن ليست قرارًا عاطفيًا، بل اختبارٌ للقوة والصبر، وأن النجاح الحقيقي يبدأ حين يستطيع المرء الصمود أمام التحديات.

سنوات الغربة: معبر التكوين والتجربة

لم تكن رحلة اليمني جهاد صالح إلى دمشق مجرد عبورٍ في جغرافيا الغربة، بل كانت رحلة عمرٍ كامل امتدت على مدى عقدٍ ونصف من التكوين العلمي، تحوّل خلالها من طالبٍ يافع يحمل شغف المعرفة إلى أكاديمي يعود إلى وطنٍ مثخنٍ بالحرب، حاملًا حلمه ومشروعه الخاص لبناء جيلٍ جديد من الكفاءات الطبية والعلمية في اليمن.[13]

ففي مطلع الألفية، شدّ جهاد الرحال إلى جامعة دمشق، حيث وجد نفسه وسط بيئة أكاديمية فريدة تميّزت بالحوار المفتوح والنقاش النقدي بين الأساتذة والطلاب، إذ لم يكن التلقين طريق المعرفة هناك، بل التفكير والتحليل والمقارنة. يقول جهاد، إنّ تلك الأجواء صاغت شخصيته العلمية وفتحت أمامه أبوابًا متعددة من الرؤى الفكرية، فكان الاحتكاك بمدارس فكرية عربية مختلفة بمثابة تدريبٍ عملي على فهم الآخر، وربط النظريات الأكاديمية بالواقع الاجتماعي والسياسي.

ويضيف مستحضرًا زمن الدراسة الذي ترك بصمة عميقة في مساره العلمي: "في جامعة دمشق تعلمت أن السؤال هو أصل المعرفة، وأن الباحث الحقيقي لا يكتفي بما يُقال، بل يبحث عمّا وراءه"، مشيرًا إلى أن سنوات الغربة في سوريا امتدت على مراحل، بدأت عام 2001 بدراسة البكالوريوس في العلوم السياسية، مرورًا بدبلوم تمهيدي للماجستير عام 2005، ثم تنقل بعدها بين مصر والأردن ولبنان وسوريا لجمع مادته العلمية، حتى ناقش رسالة الماجستير بين عامي 2009 و2010؛ لكن الحلم لم يتوقف هناك، حيث عاد إلى دمشق عام 2013 لاستكمال الدكتوراه، وتحقيق هدفه الأكاديمي الكبير بمناقشة أطروحته في العام 2015 – 2016.

عقدٌ ونصف من الترحال العلمي شكّل طبقات من الخبرة والمعرفة والوعي، فالتجربة التي عاشها جهاد في "المنفى الطوعي"، كما يسميها، لم تكن مجرد غربة أو عزلة بل فضاءً للتجريب والتفكير، مكّنته لاحقًا من النظر إلى وطنه بعيونٍ أكثر نضجًا ومسؤولية، حيث تشكّلت رؤيته الفكرية على قاعدة أن المعرفة لا تُقاس بالشهادات، بل بقدرة صاحبها على الفعل والتغيير، وأدرك أن الباحث الحقيقي لا ينعزل في برجه الأكاديمي، بل ينخرط في فهم الواقع وتحليل تعقيداته. هذا الوعي انعكس لاحقًا على عمله في مراكز دراسات عربية ودولية، منها مركز المزماة للدراسات في الإمارات ومركز دراسات مستقبل الشرق في بريطانيا، حيث كتب دراسات ومقالات علمية قاربت بين السياسة والمجتمع والثقافة.

بعد مناقشة الدكتوراه في دمشق2016، كان القرار الأصعب في حياة جهاد، هو العودة الطوعية إلى اليمن، في وقت كانت البلاد تشتعل بالحرب والانقسام، والمشهد العام لا يشجع على أي مغامرة، لكن بالنسبة له كانت العودة واجبًا وطنيًا لا خيارًا شخصيًا. يقول: "شعرت أن ما اكتسبته من علمٍ وخبرة لا يكتمل إلا إذا وضعته في خدمة وطني، وأن بقاء الكفاءات في الخارج يوسع فجوة التنمية".

[13] جهاد صالح، دكتور جامعي وعميد كلية ابن حيان، مقابلة خاصة، 3 أكتوبر2025

عند عودته إلى تعز كان يحمل مشروعه العلمي مؤمنًا بأن البناء يبدأ من التعليم، فقد عمل أستاذًا في قسمي التاريخ والعلوم السياسية والإعلام بجامعة تعز، وهناك واجه واقعًا صعبًا في بيئة تعليمية مضطربة، لكنها كانت تجربة شكلت تحديًا يستحق العناء.

الصورة 3: د. جهاد صالح، دكتور جامعي وعميد كلية ابن حيان الدولية

مشروع أكاديمي: كلية ابن حيان الدولية

ورغم ظروف الحرب وتفكك مؤسسات الدولة، بدأ د. جهاد صالح يفكر في مشروع أكبر من التدريس الجامعي وحده، ولأنه كان يراقب احتياجات المجتمع عن كثب، فقد لاحظ فجوة كبيرة في التعليم الطبي والعلوم التطبيقية، ناتجة عن ضعف البنية التحتية للجامعات الحكومية وتوقف الكثير من البرامج التعليمية بسبب الحرب.

ومن هنا ولدت فكرة تأسيس كلية "ابن حيان الدولية" للعلوم الطبية والتطبيقية، التي لم تكن مجرد مشروع أكاديمي، بل رؤية وطنية لتعويض النقص في التعليم الصحي وتأهيل كفاءات مهنية قادرة على مواجهة التحديات. يقول جهاد: "عندما رأيت الطلب المتزايد على التخصصات الطبية، بينما كانت الإمكانات محدودة جدًا في الجامعات الحكومية، شعرت أنه يجب خلق مؤسسة توفر جودة تعليمية عالية وتجهيزات حديثة، وهكذا بدأت الفكرة تنمو في ذهني".

إضافة إلى الدافع المجتمعي، كان للجانب العائلي أثر كبير على هذا القرار، فالطب جزء من حياة أسرة جهاد بدءًا من والده، الذي كان يعمل مديرًا لمكتب الصحة في تعز، ويشغل حاليًا منصب رئيس هيئة مستشفى الثورة العام بتعز، بالإضافة إلى ممارسة إخوته وبعض أقاربه للمهنة الطبية، الأمر الذي جعل تأسيس الكلية امتدادًا طبيعيًا للإرث العلمي للعائلة، ومشروعًا يحمل الطابع المهني والإنساني معًا.

وفي العام 2013، بدأ المشروع في مدينة التربة –تعز كمعهد صغير للعلوم الصحية، حيث ركز على تقديم برامج نوعية تلبي حاجة الطلاب والمجتمع المحلي، ومع نمو الطلب على التعليم الطبي الجيد، تطور المعهد ليصبح ثلاث كليات مستقلة في التربة، نجد قسيم، والنشمة، مع خطط للتوسع مستقبليًا إلى جامعة شاملة.

الصورة 4: صورة توضح كلية ابن حيان الدولية للعلوم الطبية والتطبيقية، تعز

وساهمت هذه المؤسسات على مدى ثلاثة عشر عامًا، في تخريج أكثر من 8 آلاف طالب وطالبة، ليس فقط في التخصصات الطبية، بل أيضًا في المجالات التطبيقية المرتبطة بالصحة والخدمات المجتمعية، وقد كان لذلك أثر مباشر في تعزيز التعليم، وتحريك عجلة التنمية المحلية، وتوفير فرص عمل للكوادر الأكاديمية والإدارية في محافظة تعز.

كما ساهم المشروع في بناء ثقافة تعليمية جديدة، حيث ربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، ومنح الطلاب الفرصة لاكتساب مهارات حقيقية تؤهلهم لمواجهة تحديات سوق العمل، كل ذلك وسط ظروف صعبة للغاية. يقول جهاد: "كل نجاح صغير يراه المجتمع في هؤلاء الطلاب هو رسالة أننا نستطيع البناء حتى في أصعب الأوقات، وأن العلم لا يتوقف أمام الحرب".

التحديات

منذ اللحظة الأولى لتأسيس كلية ابن حيان الدولية للعلوم الطبية والتطبيقية، اصطدم د. جهاد بسلسلة من العقبات الإدارية المعقدة، حيث كانت الإجراءات الروتينية للترخيص وإصدار الموافقات تأخذ وقتًا طويلًا، وتفتقر إلى المرونة اللازمة لإنجاز المشاريع في زمن الأزمات، لا سيما أن البيروقراطية الرسمية كانت ثقلًا إضافيًا على مشروع كان في بدايته مجرد حلم طموح، لكنه حلم يحمل مسؤولية وطنية.

ولم تتوقف التحديات عند هذا الحد فحسب، فالأوضاع الأمنية المضطربة في محافظة تعز جعلت العمل اليومي محفوفًا بالمخاطر، والتنقل بين المواقع، ومتابعة تجهيز المختبرات، وضمان سلامة الطلاب والموظفين كانت مسائل تحتاج إلى يقظة مستمرة وتخطيط دقيق، ورغم هذه الصعوبات، كانت العزيمة والإصرار وقودًا كافية للمثابرة، وشكل الدعم المجتمعي من الأهالي والطلاب عاملًا مهمًا، حيث وجد فيهم شريكًا مؤمنًا برسالة التعليم، يدفعه للاستمرار رغم كل العقبات.

وأضاف د. جهاد "كنا نؤمن أن التعليم لا يمكن أن يتوقف مهما كانت ظروف الحرب. المجتمع الذي يتعلم، هو المجتمع الذي ينهض"، وعلى صعيد الجودة الأكاديمية، لم يكن الرضا بالموجود كافيًا، فقد حرص د. جهاد على تطبيق معايير صارمة للجودة، شملت تحديث المناهج باستمرار لتواكب المعايير الدولية، تجهيز مختبرات علمية متقدمة، واستقطاب أكاديميين ذوي خبرة عالية، كل ذلك مع مراعاة خصوصية البيئة اليمنية واحتياجات الطلاب المحليين.

كما كانت خبرته الأكاديمية في سوريا وغيرها من الدول العربية مصدر إلهام مهم، فقد استلهم مناهج تعليمية وتجارب جامعية متعددة، ثم قام بتكييفها بعناية لتتناسب مع السياق المحلي، ليخلق نموذجًا فريدًا يجمع بين المعايير الدولية والخصوصية المحلية، ويضمن أن الطلاب لا يحصلون على علم نظري فقط، بل يكتسبون مهارات عملية تؤهلهم لسوق العمل الصعب. هذا المزيج بين الإصرار الشخصي والدعم المجتمعي والالتزام الأكاديمي، جعل من الكلية نموذجًا حيًا يثبت أن الإبداع والنجاح ممكنان حتى في أصعب الظروف، وأن الإرادة القوية قادرة على تحويل التحديات إلى فرص للنمو والبناء.

التعليم: رافعة التنمية

وعن الأثر، يتحدث د. جهاد أن اليوم، لم تعد كليات ابن حيان الدولية للعلوم الطبية والتطبيقية مجرد مؤسسات تعليمية، بل صارت صرحًا حيويًا يساهم في إعادة تشكيل المشهد التعليمي والاقتصادي والاجتماعي في محافظة تعز، إذ تضم الكليات أكثر من 1000 طالب وطالبة موزعين على ستة تخصصات علمية، تشمل الطب والعلوم الصحية، والمجالات التطبيقية المرتبطة بالصحة والخدمات المجتمعية، مما جعلها مصدر فخر واعتزاز للمدينة بأكملها.

ولم يتوقف أثر المشروع على الجانب التعليمي فحسب، بل امتد ليشمل التنمية الاقتصادية من خلال خلق مئات الفرص الوظيفية المباشرة لأكاديميين وإداريين وأطباء، بالإضافة إلى فرص غير مباشرة في القطاعات الداعمة، مثل خدمات المختبرات، النقل، التموين، والصيانة، وبهذا الشكل، أسهمت الكلية في التخفيف من البطالة ودعم الاقتصاد المحلي، لتصبح حلقة وصل بين التعليم وسوق العمل، وعاملًا محفزًا للتنمية في بيئة صعبة تعاني من الحرب والقيود الاقتصادية.

ويرى الدكتور جهاد أن التعليم ليس مجرد نقل معرفة، بل أداة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، مؤكدًا أن "التعليم هو أداة التغيير الحقيقية، والاستثمار في العقول هو أعظم استثمار يمكن أن يقدمه الفرد لوطنه. كل طالب يتخرج من كليات ابن حيان هو بذرة أمل، يحمل القدرة على إعادة بناء المجتمع والمساهمة في المستقبل".

كما أسهمت الكليات في خلق ثقافة جديدة بين الشباب، تركز على الابتكار، والتفكير النقدي، والمهارات العملية، مما مكن الخريجين من الاندماج سريعًا في سوق العمل والمساهمة الفاعلة في مختلف القطاعات، حيث أكدت هذه التجربة أن الاستثمار في التعليم، حتى في أصعب الظروف، يمكن أن يكون حجر الأساس لإعادة البناء الوطني، وأن الإنسان هو الثروة الحقيقية التي لا تقاس بالمال فقط، بل بالمعرفة والمهارة والإرادة.

ويشدد د. جهاد على أن "الوطن بحاجة إلينا أكثر من أي وقت مضى. العودة ليست مغامرة خاسرة، بل مسؤولية وطنية. من يعود ليبني، يزرع الأمل في زمن الخراب"، مشيرًا إلى أن العائدين من الخارج ليسوا مجرد عائدين أفراد، بل كفاءات قادرة على إحداث التغيير، إذا توافرت لهم البيئة الآمنة والدعم المؤسسي. ويضيف: "الكفاءات العائدة يمكن أن تكون نواة لإعادة بناء التعليم والصحة، وإنشاء مؤسسات قادرة على مواجهة تحديات بلادنا. لكن الدعم الحقيقي مطلوب: دعم ملموس لا يقتصر على الشعارات، بل بتمكينهم من العمل والإنتاج".

من روسيا إلى تعز: جراح يعيد نبض القلب لليمن

سنة 1996، سافر الطالب اليمني أبوذر الجندي إلى روسيا لمتابعة دراسته الجامعية في الطب، حيث التحق بأحد الجامعات التي تدرّس تخصص البورد الطبي الأول، ورغم بعد المسافة وصعوبة التكيف في البداية، استطاع أن يثبت نفسه بسرعة بين زملائه، متفوقًا في الأداء الأكاديمي، ومظهرًا اهتمامًا واضحًا بتخصص جراحة القلب والأوعية الدموية منذ سنته الجامعية الرابعة، وهو تخصص يتطلب مستوى عالٍ من المهارات العملية والنظرية.[14]

وفي العام 2003، أنهى الدكتور الجندي دراسة البكالوريوس، ثم عاد إلى اليمن للالتحاق بجامعة تعز وكلية الطب، ومقيمًا في مستشفى الثورة لمدة عام واحد بين 2003 و2004، حيث بدأ التطبيق العملي للمهارات الطبية التي اكتسبها في روسيا؛ وخلال هذه الفترة، اكتسب خبرة مهمة في جراحة الأوعية الدموية، وأثبت تفوقه الأكاديمي والعملي، حتى حصل على امتياز مع مرتبة الشرف، وهو تقدير نادر يُمنح للمتفوقين.

وإدراكًا منه أن اليمن يحتاج إلى خبرات متقدمة في مجال جراحة القلب والأوعية الدموية وزراعة الأعضاء، قرر الدكتور الجندي متابعة دراسته العليا، إذ حصل على مقعد مجاني لدراسة الماجستير بين عامي 2004 و2006، وهو إنجاز يعكس التزامه وإصراره على التخصص في مجال صعب وحيوي، حيث بدأ في دراسة جراحة القلب المفتوح وتقنيات الأوعية الدموية المتقدمة، مع التركيز على التدريب العملي المكثف، وهو ما شكل الأساس الصلب لمسيرة عمله وخبرته الميدانية في اليمن.

[14] أبوذر الجندي، بروفيسور جراحة قلب وأوعية دموية وزراعة كلى، مقابلة خاصة، 18 سبتمبر2025

وبعد إنهاء الماجستير، واصل الجندي مسيرة البحث العلمي للحصول على درجة الدكتوراه، والتي استمرت ثلاث سنوات إضافية، حتى 2009، ولم يقتصر عمله على الدراسة فقط، بل بدأ في تطبيق مهاراته في المستشفيات اليمنية الخاصة والعامة، مما أتاح له تجربة حقيقية في التعامل مع الحالات الطارئة والمعقدة، وهو ما مهد لاحقًا لتأسيس مركز طبي متكامل في تعز.

الخبرة العملية: التدريب الدولي

يتحدث الجندي أنه عقب استكماله مرحلة الدكتوراه، أدرك أن تطوير جراحة القلب في اليمن يتطلب خبرة دولية إضافية، ففي الفترة بين 2010 و2013، عمل مع فريق أردني في مستشفى اليمن الدولي، وشارك في عمليات القلب المفتوح وزراعة الأعضاء، مؤكدًا أن تلك التجربة كانت حاسمة في صقل مهاراته، حيث اكتسب خبرة في التعامل مع المرضى ذوي الحالات المعقدة، وكذلك في إدارة فرق طبية متعددة الجنسيات.

ومع ذلك، كانت وجهته التالية تركيا، حيث سافر بين عامي 2013 -2014، لإكمال تدريب متقدم في تقنيات إصلاح صمامات القلب، العمليات المناظيرية الدقيقة، وتقنيات نقل وزراعة الأعضاء المعقدة. هذه الخبرة الدولية لم تعزز مهاراته فقط، بل أكسبته القدرة على إدارة فرق طبية متعددة والتعامل مع الحالات الحرجة والمعقدة، مما مهد الطريق أمامه لتأسيس مركز طبي متكامل في بلده يواكب المعايير العالمية.

في العام 2014، عاد د. الجندي إلى اليمن، ملتزمًا بتحقيق حلمه وتأسيس مركز متكامل لجراحة القلب وزراعة الكلى، لكنه واجه تحديات كبيرة، أبرزها القيود البيروقراطية في المستشفيات الحكومية، التي أعاقت إنشاء مركز متخصص في البداية، ونقص الكوادر الطبية المؤهلة والتدريب المستمر للأطباء والممرضين، والموارد المحدودة من أجهزة ومعدات حديثة، والتي تطلبت التعاون مع القطاع الخاص والمانحين.

رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهها في اليمن، لم يتراجع الدكتور أبو ذر الجندي عن هدفه، بل ركّز على تعزيز خبراته المحلية، والاستفادة من فرق طبية شابة ومتخصصة، وبناء شراكات مع خبراء دوليين لدعم نقل المعرفة والتقنيات الحديثة، حتى تحقق حلمه في العام 2021، بإطلاق مركز القلب في تعز، وهو المركز الوحيد في اليمن الذي يقدم خدمات متكاملة تشمل جراحة القلب المفتوح، زراعة الكلى للأشخاص ذوي الحالات المعقدة، التدخلات القلبية الحديثة والمناظير الدقيقة، وبرامج تدريبية للأطباء والممرضين المحليين.

الصورة 5: د.أبو ذر الجندي، مدير مركز القلب والأوعية الدموية وزراعة الكلى في تعز

ويضيف د. الجندي قائلاً: "في الحقيقة بدأت منذ 2009، بتشكيل فريق طبي متفانٍ، عملنا معًا على مدار سنوات طويلة، وتفوقنا في التدريب والتقنيات الحديثة، حتى أصبح الفريق قادرًا على إجراء عمليات القلب المفتوح وزراعة الكلى بدقة وأمان عاليين، رغم الإمكانيات المحدودة والتحديات البيئية في البلاد".

ويؤكد أنه بفضل هذه الاستراتيجية المتكاملة، أصبح الفريق قادرًا على تحقيق نسب نجاح تصل إلى 99% في العمليات المعقدة، مشيرًا إلى أن المركز أصبح نموذجًا يحتذى به في تقديم الرعاية الطبية المتقدمة، مع التركيز على تعافي المرضى بشكل سريع وآمن، وتحسين جودة الحياة بعد العمليات، ناهيك أنه يمثل المركز منصة تعليمية لتأهيل الكوادر الطبية المحلية، ليصبح مرجعًا للطب الحديث في اليمن.

رغم الإنجازات الكبيرة، يرى الدكتور الجندي أن الطموح لا ينتهي عند تأسيس المركز، وهدفه اليوم الوصول بمستوى مركز القلب في تعز إلى المنافسة الإقليمية والدولية، وتطوير برامج تدريبية مستمرة للأطباء والممرضين، وتطبيق أحدث التقنيات الطبية العالمية، بما في ذلك الروبوتات الجراحية والتدخلات الدقيقة للأطفال وكبار السن، وتعزيز الصحة العامة في المجتمع من خلال الاهتمام بالجانب الإنساني للمريض، وتأمين خدمات طبية متكاملة ومستدامة.

مسؤولية وطنية

الدكتور الجندي يؤكد أن العودة الطوعية إلى الوطن ليست مجرد خيار شخصي، بل مسؤولية وطنية، ويحث أبناء الجالية اليمنية في الخارج إلى العودة ليكونوا جزءًا من عملية البناء والتطوير، ونقل الخبرات المكتسبة إلى اليمن، خصوصًا في المجالات المتقدمة، ودعم جيل جديد من الأطباء والكوادر الصحية لتحقيق استدامة للتقدم العلمي والطبي، مشيرًا إلى أن اليمن بحاجة للكفاءات والأطباء العائدين الذين يمكنهم أن يحدثوا فرقًا ملموسًا في حياة الناس، خصوصًا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها البلد.

وفي حديثه يقول: "رسالتي إلى اليمني أن يحسم أمره ويضع هدف وبرنامج العودة ويجزئه بحسب ظروفه، وأن يتجه نحو العودة إلى الوطن. لتسهيل أمر العودة، أول شيء عليه أن يتجنب البقاء لفترة أطول في دول الاغتراب، لأنه تناسب طردي، كلما زادت فترة الغربة لا تستطيع العودة، إضافة إلى تحديد عودة سنوية له ولأبناؤه كي يتأقلموا مع ظروف اليمن القاسية".

ويستطرد: "مهم للغاية أن يدرك اليمني الراغب في العودة إلى الوطن المكان الذي سيعود إليه، ويحاول أن يُكمل النقص هو وفريقه، وهذا سيدفعه للعودة دون تردد. صدقنا هم ليسوا مرتاحين، يبقى السؤال يلاحقهم "ثم ماذا؟"، ثم الخروج من العمل هذا؟ انتهاء التأمين، انتهاء الإقامة وصعوبة التجديد. وغيرها من المتاعب والعراقيل في الدول العربية".

من الغربة إلى الريادة: حوسبة اللغة العربية

غادر محمد السباعي اليمن عام 2016 متجهًا إلى الأردن، بحثًا عن فرص تطوير مهني وشخصي في مجال التقنية وريادة الأعمال، وخلال ست سنوات أمضاها في الخارج، عمل في تطوير مشاريع رقمية وخدمات إلكترونية، كما أسس نواة مشروعه الأول في مجال حوسبة اللغة العربية، فهذه التجربة كانت بمثابة مدرسة صقلته على إدارة الفرق عن بُعد، وبناء المشاريع التقنية من الصفر، وتعلم من خلالها كيفية تحويل فكرة بسيطة إلى منتج قابل للتطبيق وإحداث تأثير ملموس.[15]

ورغم أن الغربة وفرت له فرصًا ومكتسبات مهنية، شعر بأن اليمن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى كفاءات متخصصة مثل خبرته. يقول محمد السباعي: "كنت أرى أن لدي القدرة على المساهمة في التحول الرقمي وخدمة اللغة العربية عبر التقنية، ولم يكن الدافع الربح بقدر ما كان رغبة حقيقية في المساهمة في التنمية المحلية، وبناء بيئة عمل يمنية قادرة على إنتاج حلول تقنية من داخل البلاد، لا من الخارج".

[15] محمد السباعي، مؤسس شركة ألفابت لتقنية المعلومات في محافظة حضرموت، مقابلة خاصة بتاريخ 1 نوفمبر2025

قبل اتخاذ قرار العودة، كان محمد يتوقع أن الأوضاع في اليمن ستكون صعبة، سواء من حيث البنية التحتية أو بيئة الاستثمار. لكنه آمن أن الفرص الحقيقية غالبًا ما تولد من التحديات، وأن خبرته وتجربته في الخارج يمكن أن تجعل منه عامل تغيير محلي، حيث يوضح بقوله: "تجربتي في الخارج جعلتني أؤمن بأهمية نقل المعرفة والمهارات إلى الداخل، وأن دورنا كعائدين ليس فقط العمل لأنفسنا، بل زرع ثقافة مهنية جديدة قائمة على الجودة، والالتزام، والتفكير في المستقبل".

عند عودته إلى اليمن في العام2022، أسس السباعي شركة "ألفابت" لتقنية المعلومات في مدينة المكلا محافظة حضرموت، فالشركة متخصصة في تطوير الحلول التقنية والتحول الرقمي في قطاعات متعددة مثل التعليم، الصحة، والتجارة الإلكترونية، ويؤكد أنه اختار حضرموت لأنها موطنه بالإضافة إلى ما تمثله من فرص واعدة وطاقات شبابية واعدة يمكن الاستثمار فيها لبناء قاعدة تقنية متينة تخدم المحافظة واليمن عمومًا.

واجه هذا الشاب تحديات عدة مرتبطة بضعف البنية التحتية التقنية وصعوبة الوصول إلى خدمات متطورة لتسريع الأعمال، لكن تركيزه على العمل من داخل حضرموت وبناء نموذج محلي يعتمد على الكفاءات المتوفرة في المحافظة، ورغم ذلك يصف تجربة العودة بأنها مليئة بالتحديات لكنها مثمرة للغاية؛ فقد تمكن من تأسيس كيان تقني حقيقي داخل اليمن، وبناء فريق من المبدعين الشباب، ونتيجة لجهوده، أصبح لعودته أثر اجتماعي وتنموي واضح، من خلال خلق فرص عمل جديدة، تدريب الشباب على المهارات التقنية وريادة الأعمال، ونقل خبراته المكتسبة من الخارج إلى الداخل.

وعن تشجيع الكفاءات الأخرى، يوضح محمد أن العديد من زملائه في الخارج تواصلوا معه بعد معرفتهم بتجربته، وأبدوا اهتمامًا بالعودة أو المشاركة عن بُعد في مشاريع داخل اليمن، مؤكدًا أن تحويل التجارب الفردية إلى نموذج وطني مستدام يتطلب بناء شبكات دعم للعائدين، تشمل تمويلًا أوليًا، تسهيلات حكومية، ومساحات عمل مشتركة لتبادل الخبرات، مما يخلق بيئة محفزة للعودة الطوعية للكفاءات.

ويرى محمد أن الحكومة يمكنها تعزيز هذا التوجه من خلال إنشاء برامج وطنية لاحتضان العائدين من ذوي الكفاءات، وتقديم حوافز استثمارية، وتسهيلات في تأسيس المشاريع، كما يجب أن يتعاون القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية لتوفير فرص حقيقية للعائدين، وتحويل خبراتهم إلى مشاريع ملموسة تساهم في التنمية المحلية، كل هذه الإجراءات تجعل العودة الطوعية أكثر جاذبية وتشجع الشباب على المشاركة في إعادة بناء وطنهم. "العودة الطوعية تصبح أكثر جاذبية عندما يشعر العائد أن هناك بيئة تحتضن جهده وتقدّر خبرته".

يخطط محمد أن تكون عودته دائمة، مؤمنًا بأن المستقبل يُصنع من الداخل، وأن اليمن اليوم يحتاج إلى من يستثمر فيه لا من يهاجر عنه، فوجوده في البلاد ليس مجرد عمل، بل لبناء جيل جديد من التقنيين ورواد الأعمال القادرين على مواصلة الطريق، وتحويل المعرفة المكتسبة في الخارج إلى مشاريع عملية تخدم المجتمع المحلي. ويشدد أن "اليمن لا يُبنى إلا بأيدي أبنائه. قد تكون الظروف صعبة، لكننا نملك العقول والقدرة على تحويل التحديات إلى فرص. ابدأ من مكانك، وكن أنت التغيير القادم".

علوية العيدروس: أول امرأة حضرمية في تصميم وصياغة المجوهرات

من قلب المكلا، برزت علوية العيدروس كأول امرأة حضرمية تتقن فن تصميم وصياغة المجوهرات، لتتحول خلال سنوات قليلة من فنانة تشكيلية إلى صاحبة مشروعٍ وطني يعبّر عن الهوية اليمنية بلمسة عصرية، فالشابة التي نشأت في أسرة اتخذت من المملكة العربية السعودية مكانًا للإقامة منذ عهد الملك فيصل، لم تكتفِ بموهبتها الفنية، بل شقت طريقها في مجالات متعددة صقلت تجربتها الإدارية والإبداعية.[16]

تشير علوية، في مقابلة أجريت معها ضمن هذا البحث، إنها عملت في السعودية كمنسقة ديكور، ومعدة للبرامج الحوارية والمشاهد التمثيلية في مؤسسة الزهراء، كما تولت مهامًا إدارية ومالية في معهد المعارف للتنمية البشرية، إلى جانب مشاركاتها الواسعة في المعارض والمسابقات الفنية ودورات الفنون اليدوية والتنمية البشرية، وهذه السنوات من التنوع المهني منحتها، كما تقول، "رؤية أوسع حول متطلبات السوق وأساليب العمل الحديثة".

[16] علوية العيدروس، مقابلة خاصة بتاريخ 28 أكتوبر2025

الصورة 6: علوية العيدروس، مركز سوث24

قرار وطني وشخصي

وعن توقعات ما قبل العودة إلى اليمن، توضح العيدروس: "كنت مدركة تمامًا لحجم التحديات، سواء على مستوى البنية التحتية أو السوق المحلي، غير أن خبرتي الطويلة في الخارج صقلت مهاراتي في التكيّف وعلمتني المرونة والتخطيط طويل الأمد، وتعلمت كيف أُحوّل الصعوبات إلى فرص، وكيف أبدأ بخطوات صغيرة وثابتة لبناء عمل مستدام، وكنت مؤمنة أن دوري في الوطن لا يقتصر على الإنتاج فقط، بل على الإلهام والتأثير الإيجابي".

في العام2017، اتخذت العيدروس قرارًا بالعودة إلى اليمن، رغم اشتعال الحرب وتدهور الظروف المعيشية، مؤكدة أن العودة لم تكن لأسباب اقتصادية بقدر ما كانت دافعًا وطنيًا وشخصيًا، بل نوعًا من الوفاء للهوية ورغبة في تقديم نموذج

يُثبت أن المرأة اليمنية قادرة على النجاح والإبداع في أحلك الظروف. "شعرت أن من واجبي نقل الخبرة والمعرفة التي اكتسبتها إلى وطني، والمساهمة في بناء مشروع يعكس ثقافتنا اليمنية العريقة".

عند عودتها إلى حضرموت، أسست مشروعها "علوية فاشن"، وهو مشروع متخصص في صناعة المجوهرات والإكسسوارات والتحف الفنية والمشغولات اليدوية، حيث اختارت "المكلا" تحديدًا لأنها مدينة تحتضن الفنون والتراث، ولأنها المكان الذي تنتمي إليه عائلة زوجها، كما أنها تعد سوقاً واعدة لمشاريع إبداعية جديدة، وبثقة تقول العيدروس: "أردت أن تكون نقطة البداية من المكان الذي أنتمي إليه وجدانيًا وثقافيًا".

صمود ملهم

واجهت هذه المرأة التحديات، فالحرب وانقطاع الكهرباء وندرة المواد الخام وضعف الإمكانيات التسويقية وغياب الدعم للمشاريع الإبداعية، جميعها شكلت عقبات يومية أمام مشروعها، لكنها تغلبت عليها بالإصرار والمثابرة، واعتمدت على العلاقات العامة والمشاركة في المعارض والبرامج الداعمة لريادة الأعمال لزيادة انتشار منتجاتها، كما تحرص العيدروس على المزج بين الهوية اليمنية والابتكار، وتضمّن في تصاميمها رموزًا مستوحاة من الموروث اليمني، ما جعل منتجاتها محط إعجاب واسع.

وتصف المرأة تجربتها بأنها رحلة غنية بالتحديات والدروس، إذ استطاعت تحويل شغفها بالفن إلى مشروع مستدام له أثر ثقافي واقتصادي، يسهم في تمكين المرأة وتعزيز حضورها في سوق العمل ويخدم المجتمع المحلي. وتؤكد: "الطريق لم يكن سهلًا، لكنني أشعر بالرضا لأنني أثبت أن النجاح ممكن مهما كانت الظروف، فالأهداف الأساسية تحققت: الاستقرار

المهني، تمكين الذات والمرأة من العمل والإبداع، والمساهمة في إبراز التراث اليمني بأسلوب حديث، وما زلت أواصل العمل لتحقيق مزيد من التوسع والنجاح".

الصورة 7: تصميم وصياغة المجوهرات، مركز سوث24

النجاح المعدي: نموذج ملهم للعودة

تشير العيدروس أن نجاحها شجع العديد من النساء اليمنيات على التفكير في العودة إلى الوطن. "الحمد لله، كثير من الزميلات تواصلن معي بعد نجاح المشروع، وأبدين رغبة في إطلاق مشاريع مشابهة داخل اليمن. أؤمن أن النجاح معدٍ، وكل تجربة ناجحة تفتح الباب أمام تجارب أخرى، وعندما يرى الناس أن العمل ممكن رغم التحديات، يتغير تفكيرهم من الهجرة إلى البناء".

ترى هذه المرأة أن العودة إلى اليمن قرارًا دائمًا لا رجعة فيه، كونه مبنيًّا على قناعة بأن الوطن بحاجة إلى كل موهبة وخبرة صادقة تساهم في التنمية، مشيرة إلى أن رغبتها المستمرة في تطوير المشروع وتدريب جيل جديد من الفتيات على الحرف اليدوية والتصميم، ليكنّ امتدادًا لهذا المسار. "أشعر أن مكاني الطبيعي هو هنا، حيث يمكنني أن أُحدث فرقًا حقيقيًا وأترك أثرًا إيجابيًا ،وأن أصبح من صناع القرار مستقبلًا".

الصورة 8: علوية العيدروس وتصميم المشغولات اليدوية، مركز سوث24

الفضة والعقيق اليمني: مهنة تتجاوز الحدود

لم تكن عودة حبيب أنعم إلى اليمن قرارًا عاطفيًا أو اندفاعيًا، بل كانت ثمرة ثماني سنوات من التجارب المتعددة في الخارج، تنقّل خلالها بين الهند وكينيا والسعودية، وساهم في تأسيس عدد من المشاريع، حيث تنوع نشاطه بين المطاعم والملاعب الرياضية وتجارة الفضة والعقيق اليمني، وهي تجارب أكسبته خبرة واسعة في الإدارة والعمل الحر، ومع أن الظروف في الخارج كانت توفر له استقرارًا نسبيًا، إلا أن تعقيدات الإقامة وتقلّبات السوق العالمي دفعت به إلى التفكير في العودة تدريجيًا، بخطة مدروسة تتيح له استثمار خبرته ورأسماله في الداخل.[17]

بدأت تجربة حبيب في الهند عام 2016، وهناك لمع اسمه كرائد أعمال شاب يمتلك شغفًا بالمشاريع الصغيرة، حيث أنشأ ملعبًا لكرة القدم الخماسية (فوتسال) ومطعمين اثنين، واستطاع خلال سنوات قليلة أن يحقق نجاحًا لافتًا، جعل منه نموذجًا للمغترب الطموح الذي يصنع فرصته بيديه؛ لكن النجاح لم يدم طويلًا؛ فجائحة كورونا التي اجتاحت العالم في العام 2020، أغلقت أبواب الملاعب والمطاعم وأوقفت حركة السوق، لتشكّل نقطة تحوّل في حياة حبيب ومسار أعماله.

بعيدًا عن مشاريعه في الهند، كان حبيب قد حافظ على ارتباطه الوثيق بتجارته الأساسية في الفضة والعقيق اليمني، إذ كان يصدر كميات من الأحجار الكريمة من اليمن إلى الهند والسعودية، ويبيعها بالجملة والتجزئة، ولأن روح المبادرة لا تعرف الحدود، أسّس متجرًا في السعودية ومتجرًا إلكترونيًا في اليمن، يديرهما عن بُعد، ويطوّر عمليات البيع بالجملة مستفيدًا من الطلب المتزايد على العقيق اليمني، مؤكدًا أن المرونة في العمل عبر الحدود كانت سرًّا في استمرارية نشاطه التجاري رغم تقلبات الظروف.

ويشير حبيب إنه في العام 2022، غادر الهند نهائيًا ليستقر مؤقتًا في كينيا، ومنها واصل التنقّل إلى السعودية لمتابعة أعماله واستيراد العقيق والفضة من تركيا واليمن، لكن مع مرور الوقت بدأت ظروف الإقامة تصبح أكثر تعقيدًا، فبدأ التفكير الجدي في العودة إلى اليمن.

ويضيف: "قرار الاستقرار في اليمن جاء بعد دراسة متأنية للوضع استمرت عامين. اخترت في البداية مدينة المكلا لأنها كانت تسهّل عملية الشحن إلى السعودية حيث لدي فرع في مكة وموزعين في جدة والمدينة. كما أن المتجر الإلكتروني في اليمن كان يعمل بنشاط وكانت معظم الطلبات من صنعاء، لذا انتقلت لاحقًا إلى تعز كونها موقعًا مناسبًا للشحن والتوزيع، ومن بعدها قررت افتتاح محلي في صنعاء والاستقرار فيها مع أسرتي".

لم تكن العودة سهلة، إذ واجه حبيب العديد من الصعوبات، تمثلت في التنقل بين المدن، وتقلّب أسعار الصرف، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة وغياب الدعم أو التمويل للمشاريع الصغيرة، واضطر إلى الاعتماد على تمويله الشخصي

[17] حبيب أنعم، مقابلة خاصة بتاريخ 30 أكتوبر2025

لتسيير العمل. ويضيف: "رغم الصعوبات كانت التجربة مغامرة أجبرتني الظروف عليها، ومع ذلك، لاحظت تطورًا ملحوظًا في السوق داخل اليمن، مما شجعني على الاستمرار".

وعن رسالته للمغتربين، قال بهدوء المؤمن بتجربته: "أنصح كل من يعيش في الخارج واستقر عمله هناك، أن لا يقطع صلته باليمن، بل يبدأ بتأسيس مشروع ولو عن بُعد، بحيث إذا نجح المشروع واستقر، يمكن حينها التفكير بعودة مدروسة. هذا ما فعلته بالضبط؛ عندما رأيت نجاح متجري الإلكتروني في اليمن، قررت أن أخوض تجربة العودة وفتح فرع على أرض الواقع، لأني أؤمن أن النجاح في الداخل هو المفتاح لتوسيع العمل في التصدير والجملة إلى الخارج".

ويشير حبيب إلى أن العودة ليست تجربة مؤقتة بل خيار استراتيجي طويل الأمد، مؤكدًا "العودة بالنسبة لي دائمة بإذن الله، إلا إذا ساءت الأوضاع إلى درجة تمنع الاستقرار تمامًا، حينها قد أضطر للمغادرة مؤقتًا، لكن هدفي أن أبقى وأساهم في تطوير مجالي داخل اليمن".

محمد السيد: عودة مبكرة أثقلتها الحرب

قضى محمد السيد أحد عشر عامًا من الغربة في المملكة العربية السعودية، بدأها من الصفر كسائق معدات ثقيلة "شيّول وبكلين ودركتار"، متنقلًا بين مواقع العمل في مشاريع الطرق والكباري التي تنفذها إحدى المؤسسات الإنشائية، حيث أثبت كفاءته ومهارته حتى أصبح مدير حركة المشاريع، يشرف على تشغيل المعدات وجدولة الأعمال الميدانية، ويحمل اليوم شهادات خبرة تؤكد أنه أدّى مهامًا تعادل في حجمها وخبرتها عمل المهندس المدني.[18]

ورغم استقراره في الغربة، كانت لمحمد طموحات أكبر، إذ أشار أثناء حديثه، إن فكرة العودة بدأت عندما رفض مالك المؤسسة التي يعمل فيها منحه إجازة نظامية تمكّنه من تنفيذ أعمال خاصة به في السعودية، وهو ما دفعه لاتخاذ قرار حاسم بشراء معدة "شيّول" والعودة إلى اليمن لإدارة عمله الحر هناك.

ويوضح أن تلك العودة كانت في العام 2015، قبل اندلاع الحرب بأربعة أشهر فقط، حيث غادر محمد المملكة بتأشيرة خروج وعودة، لكنه ما لبث أن استقر في مسقط رأسه مديرية "شرعب السلام" ريف محافظة تعز الشمالي، وبدأ أول مشروع له بالتعاون مع المجلس المحلي في المديرية، بلغت قيمته نحو تسعة ملايين ريال، وهو مبلغ كبير بالنسبة له في ذلك الوقت.

[18] محمد السيد، مقابلة خاصة بتاريخ 26 أكتوبر2025

يؤكد الرجل أنه أنجز العمل بإخلاص، لكن مع اندلا ع الحرب توقفت المؤسسات الحكومية عن صرف المستحقات، وظل لوقت طويل ينتظر ما تبقى له من أجر المشروع الأول، فهذه التجربة كانت نقطة التحوّل في حياته؛ فقد تآكل رأس المال الذي جمعه طوال سنوات الغربة شيئًا فشيئًا في ظل توقف المشاريع وتدهور الاقتصاد وارتفاع الأسعار. ويقول بنبرة يغلب عليها الأسى: "تجربتي في العودة كانت غلطة. مرت عشر سنوات منذ عودتي، وكل ما جمعناه في الغربة السابقة لم يعد موجودًا، أكلناه خلال الأزمة".

اليوم، وبعد عقد من التحديات، قرّر محمد أن يعيد الكرّة، ولكن بالعكس هذه المرة، إذ يستعد للعودة إلى الغربة من جديد، بحثًا عن الاستقرار والعمل وفرصة لإعادة بناء مستقبله الذي تعثر في الداخل، ويشير إلى أن أبرز ما يعانيه اليمنيون مثله هو هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، ما جعل بيئة الاستثمار المحلية طاردة وغير مستقرة، وأفقد كثيرًا من العائدين حافز البقاء.

"قهوتنا" في مأرب

بعد تسع سنوات من الغربة في السعودية، قرر عبدالرحمن البريهي، أن يطوي صفحة الاغتراب ويبدأ من جديد في وطنه، رغم أن الحياة المستقرة والعمل المنتظم في الخارج أغريا الكثيرين بالبقاء، لكن انتشار جائحة كورونا في العام 2020، قلب الموازين، وفتح أمام هذا الرجل بابًا جديدًا للعودة والاستقرار في اليمن.[19]

يذكر البريهي، أنه أمضى تسع سنوات متنقلًا بين عدة مجالات في السعودية، عمل في محلات الملابس والإكسسوارات والهدايا، ثم في أحد المقاهي، حيث كانت تلك التجارب المتنوعة مصدرًا لتعلم أساليب إدارة الأعمال الحديثة، ومتابعة تفاصيل النجاح والفشل في المشاريع الصغيرة.

ويضيف: "الغربة علمتني الكثير عن العمل وكيفية إدارة المشاريع، كنت أراقب طرق التسويق والتنظيم وأدوّن كل ملاحظة قد تفيدني يومًا ما". ويستطرد: "حين تفشى فيروس كورونا كنت في إجازة قصيرة باليمن، ولم نتمكن من العودة إلى السعودية بسبب القيود المفروضة. عندها قررت أن أجعل من الأزمة فرصة ناجحة، خاصة عندما رأيت أنه يمكنني تأسيس عمل في مأرب والاستقرار فيها، لأنها كانت تفتقر للكثير من المشاريع الناشئة، وشهدت وقتها حركة عمرانية وتجارية كبيرة".

[19] عبدالرحمن البريهي، مقابلة خاصة بتاريخ 27 أكتوبر2025

بدأ البريهي مشروعه الأول بكشك صغير لبيع الشاي في إحدى الأسواق وسط مدينة مأرب، مشيرًا إلى أن المشروع لم يكن ضخمًا، لكنه كان بذرة لطموح أكبر. يقول بابتسامة رضا: "لم تكن لدي خبرة كاملة ولا رأس مال كبير، لكن بدأت بالقليل، وفي كل خطوة كنت أتعلم شيئًا جديدًا وأضيف شيئًا للمشروع".

بدأت فكرة مشروع "قهوتنا" من بحثه عن عمل يتناسب مع شغفه وخبرته التي اكتسبها خلال سنوات غربته، فالمقهى كان الخيار الأقرب إلى قلبه، لأنه يجمع بين العمل الحر ومتعة القهوة التي أحبها واشتغل في إعدادها لسنوات، ففي البداية أسس مشروعه على شكل كشك صغير، وكان الإقبال لافتًا والتعليقات مشجعة، ما منحه دافعًا للاستمرار والتوسع، حيث انتقل لاحقًا إلى محل جديد مواصلًا تطوير المشروع خطوة بخطوة حتى أصبح مقهى معروفًا في المدينة.

يقول البريهي، إن مشروع "قهوتنا" لم يكن مجرد وسيلة للرزق، بل رسالة لإحياء صناعة القهوة اليمنية وإعادة الاعتزاز بمنتج يمني أصيل ذاع صيته عالميًا، إلى جانب توفير مصدر دخل كريم له ولأسرته، مشيرًا إلى أن اختياره لمأرب لم يكن مصادفة، فهي المدينة التي جمعت أصدقاءه وإخوته الذين سبقوه إليها، إذ يعتبرها مدينة الفرص والتطور وسط الحرب التي أنهكت كثيرًا من المحافظات الأخرى.

ويصف قرار عودته بأنه كان نهاية كابوس الغربة، "كنت دائمًا أتساءل: هل سأظل طوال عمري مغتربًا؟ أزور وطني شهرًا كل سنتين فقط؟ الحمد لله عدت وأنا اليوم أعيش بين أهلي، وتخلصت من الخوف من التغرب".

يؤكد أن العودة لم تكن مجرد استقرار مادي، بل تحرر نفسي ومعنوي أعاده إلى ذاته، فقد استطاع تحقيق الأهداف التي رسمها، وكانت النتيجة أفضل مما توقع بحسب حديثه، وعن دوره في تشجيع الآخرين على العودة، يقول البريهي: "لم أشجع أحدًا بشكل مباشر على العودة، لأن القرار شخصي وصعب، لكن من يعود أساعده في كيفية البدء من جديد، واختيار المشروع المناسب الذي يتلاءم مع ظروفه".

اليوم، يعيش عبدالرحمن البريهي حياة مستقرة في مدينة مأرب، ويخطط لتوسيع مشروعه وتطويره تدريجيًا، مؤكدًا أن عودته دائمة، ولا يفكر في الغربة، وبثقة العائد الذي وجد في وطنه مكانًا جديدًا للحياة والعمل يقول "الوطن متعب، لكنه يستحق. والغربة مهما كانت مربحة تظل قاسية على الروح".

صورة 9: شباب في مشروع قهوتنا، محافظة مأرب، مركز سوث24

العقارات: مجال استثماري واسع

على مدى أكثر من 15 عامًا، كان اسم أمين المجيدي لامعًا في أوساط تجارة الأزياء النسائية داخل المملكة العربية السعودية، حيث عُرف بين التجار بلقب "ملك العبايات"، بعد أن بنى شبكة ناجحة من المحلات التجارية المتخصصة في تصميم وبيع العبايات النسائية بمختلف مناطق المملكة.[20]

بدأت قصة المجيدي من الصفر، حين غادر اليمن شابًا طموحًا في مطلع الألفية الجديدة، باحثًا عن فرصة لتحسين أوضاعه الاقتصادية؛ وبفعل جهده الدؤوب، استطاع أن يشق طريقه في سوق تنافسي صعب، وأن يثبت نفسه كأحد أنجح التجار اليمنيين في قطاع الأزياء النسائية، وهو مجال يتطلب ذوقًا رفيعًا وقدرة على مواكبة الموضة وتفاصيل السوق السعودي، كما يقول.

من متجر صغير، بدأ المجيدي بيع العبايات في عاصمة المملكة "الرياض"، لكنه عمل بجدٍّ على تطوير منتجاته من حيث الجودة والتصميم، ومع مرور الوقت، ساهم في توسيع نشاطه التجاري تدريجيًا، مستفيدًا من الطلب المتزايد على العبايات الفاخرة في السوق السعودي، فاتساع قاعدة الزبائن والعملاء مكنه من افتتاح فروع جديدة في مناطق مختلفة من المملكة، ليصبح من أوائل التجار اليمنيين الذين امتلكوا سلسلة متاجر للعبايات تحت إدارة يمنية كاملة، وهذا التوسع منحه شهرةً محلية، وفتح أمامه آفاقًا جديدة في عالم التجارة.

غير أن المشهد التجاري في السعودية شهد خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية، لا سيما مع السياسات الاقتصادية الجديدة وفرض الضرائب والرسوم المرتفعة على المقيمين والشركات الصغيرة والمتوسطة. هذه الإجراءات أثرت على شريحة واسعة من المستثمرين اليمنيين الذين كانوا يعتمدون على تراكم الأرباح الصغيرة لتوسيع أعمالهم، وفق ما جاء في حديث المجيدي.

ويضيف بأن السعودية بعد أبريل 2016 لم تعد كما كانت قبلها، إذ شهدت البلاد تحولات جذرية مع إطلاق رؤية المملكة 2030، التي أحدثت نقلة نوعية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاءت الرؤية بخطط واسعة لإعادة هيكلة سوق العمل، من خلال توطين الوظائف "السعوّدة" وتشجيع الصناعات المحلية، إلى جانب تمكين المرأة ومنحها مساحة أكبر في المشاركة الاقتصادية والإدارية.

ويشير المجيدي إلى أن هذه السياسات انعكست على أوضاع المغتربين، خصوصًا اليمنيين، الذين تأثروا بإجراءات الإحلال والرسوم الجديدة، ما دفع البعض إلى التفكير بنقل جزء من استثماراتهم إلى خارج المملكة، أو العودة إلى أوطانهم للبحث عن بيئة عمل أقل كلفة وأكثر استقرارًا؛ مؤكدًا أن التحولات هذه شكلت نقطة مراجعة مهمة في مسيرته، فالرجل الذي

[20] أمين المجيدي، مقابلة خاصة بتاريخ 2 سبتمبر2025

قضى نصف عمره في بناء تجارة مستقرة، وجد نفسه أمام واقع جديد يتطلب التفكير في تنويع مصادر الدخل، وحماية رأس المال من الاستنزاف الضريبي.

ونتيجة لذلك، قرر في مطلع العام 2017، نقل جزءًا من رأس ماله إلى البنوك اليمنية، كخطوة احترازية تهدف إلى الحفاظ على مدخراته واستثمارها في بيئة أقل تكلفة من الناحية الضريبية، حيث اختار مدينة تعز وجهةً له، ليس فقط لأنها مسقط رأسه، بل لأنها تُعد واحدة من أكثر المدن اليمنية نشاطًا في الحركة التجارية والعقارية، رغم ظروف الحرب والحصار.

وبحسب المجيدي فإن قراره لم يكن مغامرة، بل عودة جزئية محسوبة، إذ ما يزال يحتفظ بأعماله التجارية في السعودية، لكنه بدأ في الوقت نفسه توسيع نشاطه داخل اليمن في مجال العقارات، عبر شراء أراضٍ وبناء منازل سكنية واستثمارها بالإيجار، لافتًا إلى أن العقارات في اليمن، رغم كل الصعوبات، تظل من القطاعات الأكثر أمانًا وربحية على المدى الطويل، بسبب الطلب المستمر على السكن في المدن الرئيسية، وضعف البدائل الاستثمارية الأخرى كالأسواق المالية أو المشاريع الصناعية، فضلًا عن انخفاض قيمة الضرائب المفروضة على الأنشطة العقارية مقارنة بالدول المجاورة.

لكن المجيدي، رغم نظرته الإيجابية، لا يُخفي استياءه من التحديات التي تواجه أي مستثمر يرغب في العودة إلى اليمن، ويستطرد قائلًا: "المشكلة الأساسية ليست في الناس ولا في السوق، بل في عدم استقرار سعر الصرف، والوضع الأمني الهش. إذا تحسّن هذان الجانبان فقط، فإنني أؤكد أن آلاف المستثمرين اليمنيين في الخارج سيعودون بأموالهم ليستثمروا في بلدهم".

ويوضح أن التقلبات في أسعار العملات تؤثر مباشرة على المشاريع العقارية، إذ قد تتضاعف التكلفة خلال فترة البناء، مما يسبب خسائر غير متوقعة، فيما يرى أن الوضع الأمني يعد عاملًا حاسمًا في تشجيع أو إحباط المستثمرين ورؤوس المال وكبار التجار، فغياب الاستقرار يعني مخاطرة يومية في عمليات إدارة المشاريع.

ورغم أن المجيدي لا يزال يدير أعماله في السعودية بشكل يومي، إلا أن جزءًا من قلبه وعقله بات في تعز، فالشعور بالانتماء والارتباط بالوطن كان أحد أهم الأسباب التي دفعته لإعادة جزء من استثماراته إلى اليمن، مضيفًا: "الربح في دول الغربة مهم، لكنه لا يعوّض الدفء الذي تشعر به وأنت تعمل بين أهلك وأقاربك، فوجودي في تعز يعطيني طاقة معنوية مختلفة، رغم التحديات".

كما يؤكد أن تجربة العودة الجزئية قد تكون نموذجًا عمليًا للمستثمرين اليمنيين الآخرين، الذين يرغبون في خوض تجربة مماثلة، مشددًا أنه ليس من الضروري العودة الكاملة دفعة واحدة، بل يمكن البدء بمشاريع صغيرة تدريجية حتى تتضح الصورة الاقتصادية والسياسية.

ويشير إلى أن "اليمن لن يُبنى إلا بأيدي أبنائه والمغتربون هم القوة الاقتصادية الحقيقية لهذا البلد، ففي الوضع الراهن لا تعني العودة ترك ما بنيناه في الخارج، بل أن نستثمر جزءًا من خبراتنا وأموالنا هنا، لنعيد الحياة إلى اقتصادنا ونخلق فرص عمل لأهلنا".

قرار العودة: من الغربة إلى الاستثمار في الوطن

في العام 2017، غادر الثلاثيني معتز صالح، مدينته تعز التي كانت حينها تئن تحت وطأة الحرب والحصار، متجهًا نحو السعودية، وهناك بدأ حياته العملية في مجال البناء والمقاولات، متنقلًا بين ورش العمل ومشاريع التشييد في مختلف المناطق، فقد كانت البدايات شاقة ومليئة بالتحديات، إلا أن طموحه وحرصه على التعلم جعلاه يتدرج سريعًا في عمله، فاكتسب خبرة واسعة في إدارة المشاريع والعمال، حتى أصبح خلال سنوات قليلة من الكوادر اليمنية الموثوقة التي تعتمد عليها الشركات السعودية في تنفيذ الأعمال.[21]

وبفضل جهده وذكائه في إدارة المال والأعمال، استطاع أن يدخر جزءًا من أرباحه ويستثمرها في شراكة ناجحة مع أحد رجال الأعمال السعوديين، حيث دخلا سويًا في مشروع فندقي وسياحي متكامل، لتشكل تلك الخطوة نقطة تحول حقيقية في حياته، إذ نقلته من خانة العامل الأجير إلى مقام رجل الأعمال والمستثمر.

ومن خلال هذه الشراكة، اكتسب الشاب خبرة كبيرة في عالم الإدارة والتسويق وإدارة العلاقات التجارية، مما مكنه من بناء شبكة علاقات قوية داخل الوسط الاستثماري السعودي، لتتوسع مشاريعه وتضاعفت أرباحه، حتى أصبح أحد النماذج الشابة التي استطاعت تحويل الغربة إلى فرصة حقيقية للنجاح.

ورغم النجاح والاستقرار المالي الذي حققه في الخارج، ظل الشاب يشعر بشيء من الفراغ الداخلي، فالشوق لوالديه وأطفاله، وحنينه إلى مدينته تعز، كانا حاضرين في وجدانه، ففي العام 2024، اتخذ القرار الحاسم بالعودة رغم استمرار ظروف الحرب وتدهور الوضع الاقتصادي. هذا ما يؤكد أن دافعه الأساسي للعودة اجتماعي وإنساني أكثر من كونه اقتصاديًا، لكنه رأى في الوقت نفسه أن استثمار أمواله داخل اليمن هو نوع من رد الجميل للوطن وفرصة للمساهمة في إنعاش الاقتصاد المحلي.

ويؤكد معتز أن تجربته في الخارج صقلت شخصيته العملية، وعلمته كيف يدير المشروعات بحسابات دقيقة، وكيف يوازن بين الطموح والواقع، وهو ما جعله يعود بعقلية المستثمر الذي يدرك المخاطر، فعند عودته إلى تعز، اتجه مباشرة نحو

[21] معتز صالح، مقابلة خاصة بتاريخ 10 أكتوبر 2025

الاستثمار في العقارات وشراء أراضٍ في مواقع مختلفة داخل المدينة، ثم توسع تدريجيًا إلى محافظات أخرى مثل عدن، حيث أسس فندقًا سياحيًا ومحل صرافة وعددًا من العقارات السكنية.

بقدر الإنجازات السريعة التي حققها الشاب، بالقدر نفسه واجه تحديات كبيرة أبرزها عدم استقرار سعر الصرف، وغياب السلطات الرقابية وعدم توفير الأمن، الأمر الذي حول المستثمرين إلى فريسة سهلة بأيدي نافذين فرضوا حالة من القلق الدائم على أرجاء المدن. ونظرًا لذلك تعامل مع هذه التحديات بعقلية رجل تعلم الصبر والمخاطرة المدروسة، فقام بتنويع استثماراته لتوزيع المخاطر وتقليل التأثر بأي اضطرابات اقتصادية أو سياسية.

ومع ذلك، يؤكد أن تجربته الشخصية باتت رسالة أمل لكثير من الشباب المغتربين الذين يفكرون في العودة والاستثمار داخل اليمن، مشيرًا إلى أن هناك عشرات الكفاءات اليمنية في الخليج ومصر وتركيا تحلم بالعودة، لكنها تخشى من غياب الأمن. ويضيف: "حين يشعر المغترب أن ماله في أمان، وأن جهده سيثمر داخل وطنه، فلن يتردد لحظة في العودة".

ويشدد في حديثه على ضرورة توسيع المشاريع التعليمية والسياحية في المحافظات الأكثر أمانًا، فالتعليم والسياحة سيكونان ركيزتين للنهوض الاقتصادي مستقبلًا. ويقترح جملة من الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تشجع العائدين، أبرزها استقرار اقتصادي حقيقي يضمن قيمة العملة ويمنع المضاربات، وتسهيلات مصرفية وتحويلات رسمية آمنة تتيح نقل رؤوس الأموال بسهولة، وتحسين بيئة الأعمال وتفعيل القضاء التجاري لحماية المستثمرين، إضافة إلى دور أكبر للمؤسسات الأهلية في دعم مبادرات العودة وتشغيل الكفاءات.

تجربة العودة: دروس وعِبر

منذ العام 2009، بدأ فضل أحمد رحلته في المملكة العربية السعودية، باحثًا عن فرصة عمل تتيح له بناء مستقبل أفضل له ولأسرته، إذ كانت البداية متواضعة، لكنه سرعان ما وجد طريقه إلى مجال تصميم الأزياء، وعلى مدى خمسة عشر عامًا، نجح في تكوين شبكة علاقات مع المحال التجارية، حتى أصبح من المصممين المعروفين في مجاله. هكذا كانت الغربة قاسية في بداياتها، لكنها منحت فضل خبرة عملية، وانضباطًا في العمل، وقدرة على التعامل مع مختلف شرائح المجتمع.[22]

ولأن هذا الرجل أشد تعلقًا بوطنه وذويه، فقد كان يحرص على زيارة اليمن كل ثلاثة أعوام، يلتقي بأسرته وأطفاله ويجدد صلته بمسقط رأسه، غير أن تلك الزيارات كانت تُشعل داخله شوقًا أكبر للعودة والاستقرار الدائم، ومع مرور السنوات،

[22] فضل أحمد، مقابلة خاصة بتاريخ 8 سبتمبر2025

بدأت فكرة العودة الدائمة إلى اليمن تراوده أكثر من مرة، خاصة مع اشتداد الحنين إلى الوطن والأهل، ورغبته في العيش بين أطفاله، ففي العام 2021، قرر العودة النهائية إلى اليمن والخروج النهائي من السعودية.

ويوضح فضل أن قراره لم يكن مجرد نزوة عاطفية، بل كانت محاولة مدروسة لتأسيس حياة جديدة داخل الوطن، والاستفادة من رأس المال الصغير الذي جمعه خلال سنوات الغربة، مؤمنًا بأن السوق اليمني، رغم الحرب، لا يخلو من الفرص لمن يعرف كيف يدير مشروعًا بطريقة حديثة ومبتكرة، خصوصًا في المناطق الحيوية مثل محافظة إب، وسط اليمن.

ويشير إلى أنه رفع سقف التوقعات قبل العودة، إذ كان يعتقد أن روح العمل التجاري ما تزال ممكنة، وأن وجوده داخل بلده سيمنحه استقرارًا نفسيًا لا يمكن تعويضه مهما كانت الصعوبات المادية، كما كان يتطلع لأن يلعب دورًا في تنشيط السوق المحلي عبر مشاريع صغيرة يمكن أن تخلق فرص عمل لآخرين، مستفيدًا من خبرته الطويلة في السعودية في الإدارة والتسويق؛ غير أن ما لم يتوقعه هو حجم التدهور الاقتصادي والركود الذي طال معظم الأنشطة التجارية، ناهيك عن الفوضى الإدارية وغياب الاستقرار الأمني في مناطق سيطرة الحوثيين.

وبعد استقراره في مدينة إب، أطلق مشروعين خلال فترتين مختلفتين، الأول مطعم يقدم المأكولات الشعبية، والثاني محل لبيع أدوات التجميل والعطور النسائية، حيث حاول الرجل أن يقدم خدمة راقية بأسعار تناسب القدرة الشرائية للسكان، لكن سرعان ما اصطدم بالواقع القاسي، فالحرب تركت آثارها في كل تفاصيل الحياة، بدءًا من ارتفاع الإيجارات وأسعار المواد الأساسية، وضعف الطلب وانعدام السيولة بين الناس، وصولًا إلى تدهور غالبية الأنشطة التجارية بسبب الضرائب والجبايات غير القانونية من قبل سلطات الأمر الواقع "الحوثيين".

وعن العراقيل، يتحدث فضل بأن أكبر ما واجهه في محافظة إب هو غياب الأمان والاستقرار؛ إذ يعيش التجار في خوف دائم من المجهول، سواء من جبايات مفاجئة أو من انعدام الخدمات الأساسية التي تجعل أي استثمار مخاطرة غير محسوبة. وبعد عامين من المعاناة هناك، قرر الرجل أن يغلق مشاريعه وينتقل مع أسرته إلى مدينة تعز، في محاولة لإعادة ترتيب أوضاعه وأن يدرس فكرة مشروع جديد، لكن ضعف رأس المال وتقلص السيولة جعلاه يعيد التفكير بخياراته من جديد.

يقول الرجل إنه يميل اليوم أكثر من أي وقت مضى للهجرة مجددًا إلى السعودية، حيث تتوفر بيئة عمل منظمة ومستقرة تسمح له بتأمين احتياجات أسرته، مضيفًا أن تجربة العودة إلى الوطن كانت ضرورية لفهم الواقع على حقيقته، فالبقاء في اليمن دون عمل يشعرك بالإحباط واليأس، لأن الحياة اليومية تحتاج إلى دخل ثابت، والأسرة لها احتياجات لا تتوقف.

ومن خلال تجربته، يرى فضل أن العودة إلى الوطن ليست دائمًا الخيار الأفضل في ظل غياب مقومات الحياة الكريمة؛ فالمغترب الذي يعود بأحلام كبيرة سيصطدم سريعًا بواقع اقتصادي هش، وبيروقراطية مرهقة، وانعدام خدمات أساسية تجعل أبسط المشاريع عبئًا ثقيلًا، مؤكدًا أن التجربة منحته وعيًا أعمق بمعنى الغربة ومعنى الوطن، وأدرك أن الوطن يحتاج إلى استقرار سياسي وأمني قبل أن يستقبل رؤوس الأموال والمغتربين.

الصدمة الأولى: واقع الحرب يلتهم الطموح

قبل العام 2014، كانت حياة الشاب مشير غالب تدور في فلك التجارة والتنقل بين دول الخليج، أبرزها السعودية والإمارات وسلطنة عُمان، حيث بدأ حياته موظفًا صغيرًا في محال بيع السيارات وقطع الغيار، حتى استطاع أن يثبت نفسه في السوق الخليجي، وانطلق باندفاع في شراء السيارات والمركبات الثقيلة "القواطر" وقطع الغيار، وتصديرها عبر وسطاء إلى اليمن.[23]

كانت تلك المرحلة بالنسبة له قفزة نوعية، إذ كوّن رأس مال، وبنى سمعة بين التجار اليمنيين والعرب على السواء، فقد كان يرى في الغربة مدرسةً لتعلّم الانضباط، وفي الأسواق الخليجية بيئة مثالية لصقل مهاراته في التجارة بالسيارات وقطع الغيار، الذي يصفه بالذهب الأسود.

وبعد سنوات من العمل والتنقل في الخارج، قرر العودة إلى اليمن في العام 2020، رغبة بالاستقرار واستثمار ما جمعه من خبرة ورأس مال في مشروعه داخل الوطن، حيث اختار أن تكون وجهته منطقة مفرق "الذكرة"، والذي يمثل نقطة التقاء بين منطقة الحوبان– تعز وبين محافظة إب وغيرها من محافظات شمال الشمال، إلى جانب كونها منطقة تجارية نشطة، وتشهد حركة مرور مستمرة للشاحنات والمركبات الثقيلة، ما يجعلها موقعًا مثاليًا لمشروعه الجديد، وشرع في تأسيس عدة محلات لبيع قطع غيار السيارات، مستفيدًا من معرفته العميقة بمصادر التوريد.

قبل عودته، كان يتوقع مشير أن اليمن بحاجة إلى عقول وتجّار عادوا من الخارج بخبرة كبيرة، وأنه من الممكن بناء مستقبل أفضل، خاصة بعد سنوات الحرب التي ظنّ أنها تقترب من النهاية، حيث كان يشعر بأن تجربته الطويلة تؤهله لتقديم نموذج مختلف في إدارة الأعمال، يقوم على التنظيم والدقة والالتزام، وغيرها من القيم التي اكتسبها من أسواق الخليج.

لكن الواقع الذي واجهه كان مغايرًا لتوقعاته؛ ففي أولى أيام العمل في المحلات، بدأت تتصاعد المضايقات من قبل مشرفي جماعة الحوثيين في المنطقة. ويتذكر خلال حديثه قائلا: "تصور أنه في ثامن أيام افتتاح المشروع، جاء طقم مسلح تابع للحوثيين، أخذوني بكل بساطة إلى معتقل وسجون "الصالح"، وهناك تم احتجازي لمدة ثلاثة أيام، ثم أفرجوا عني مقابل مليون و 200 الف بالعملة القديم بمبرر ضرائب وجمارك".

ويستطرد بقوله: "كانت الجبايات تُفرض علينا بشكل متكرر دون أي مبرر قانوني، والزيارات الميدانية لمسلحين يطالبون بمساهمات تحت مسميات دعم المجهود الحربي، الزكاة، المولد النبوي ودعم لبنان ثم غزة، وغيرها من المناسبات والحيل التي تتخذها الجماعة مبررًا لنهب الشعب". ويضيف: "في مناطق سيطرة الحوثيين، التاجر لا يملك الأمان، والنجاح يثير الشبهات. أنت تعمل في ظل بيئة تراكض وراءك بدل أن تحميك".

[23] مشير غالب، مقابلة خاصة بتاريخ 25 سبتمبر2025

ويؤكد مشير أن حركة السوق في مناطق سيطرة الحوثيين باتت شبه متوقفة، خاصة في الأعوام الثلاثة الأخيرة، نتيجة موجات النزوح الواسعة نحو المحافظات المحررة، خاصة بعد الغارات الإسرائيلية على بعض محافظات الشمال التي أثارت مخاوف أمنية بين الناس، وأدت إلى توقف الشحن والنقل مؤقتًا، كما أن كثيرًا من التجار الكبار نزحوا إلى مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، حاملين معهم رؤوس أموالهم، إضافة إلى بعض الشركات والبنوك التجارية ومؤخرًا المنظمات الدولية، التي أوقفت نشاطها، ما أدى إلى جمود اقتصادي تام.

وبحسب مشير غالب، فإن الضغوطات المالية والإدارية التي تفرضها جماعة الحوثي أنهكت غالبية المشاريع التجارية في مناطق شمال اليمن، حيث لم يعد التاجر يملك حرية العمل أو اتخاذ قراراته دون وصاية؛ فالمكسب القليل الذي يحققه أصحاب المحال يُستنزف عبر الجبايات المفروضة لصالح مشرفي الحوثيين، في ظل غياب أي حماية قانونية أو مؤسسية للقطاع التجاري.

ورغم محاولاته المتكررة للتأقلم والصبر على الواقع، إلا أنه أدرك أن بيئة العمل في مناطق سيطرة الحوثيين باتت طاردة لكل أشكال الاستثمار، وأن استمرار نشاطه التجاري في تلك الظروف لم يعد ممكنًا، وبعد خسائر متتالية، اضطر إلى اتخاذ القرار الأصعب في مسيرته، وإغلاق محلاته، في خطوة وصفها بأنها مؤلمة لكنها ضرورية للنجاة بما تبقى من رأس ماله القليل.

بعدها، قرر في منتصف العام الجاري2025، الانتقال إلى محافظة حضرموت، باحثًا عن بيئة أكثر استقرارًا وأملًا جديدًا لإعادة بناء نشاطه التجاري، إذ كان يعتقد أن حضرموت، بما تمتاز به من أمن وهدوء إداري، قد تكون المكان المناسب لبداية جديدة، غير أن الواقع هناك لم يكن كما تصوره، فالمنافسة في الأسواق شديدة، ومع ذلك، يحاول مشير غالب انتشال تجارته والنهوض بما تبقى من رأس ماله وضماره، ويواصل العمل في بيع قطع الغيار المتبقية، لكن هذه المرة بحذر شديد، مؤكدًا أن عودته تمثل سلسلة من الدروس القاسية التي صقلت تجربته ومنحته فهمًا أعمق لطبيعة الاقتصاد اليمني في زمن الحرب، فالنجاح في مثل هذه الظروف لم يعد مرهونًا بالمال وحده، بل بالصبر والقدرة على التكيف والإيمان بأن النهوض من جديد ممكن مهما كانت الخسارة.

فضل النود: عودة ملهمة

منذ لحظة مغادرته اليمن مطلع الألفية، لم يكن الشاب فضل النود يتخيّل أن سنواته الثلاث عشرة في المملكة المتحدة ستشكّل حجر الأساس لمساره المهني عند عودته إلى عدن لاحقًا، فقد عاش في بريطانيا بين عامي 2001 و2014، متنقّلًا بين المدارس والجامعات والعمل في واحدة من أكثر البيئات التعليمية تطورًا في العالم.[24]

وهناك درس فضل النود منذ المرحلة الإعدادية وصولًا إلى الدراسات العليا، وحصل على درجتي ماجستير في تخصصات تربوية وإدارية، كما عمل إداريًا ومعلّمًا داخل المدارس البريطانية، حيث اكتسب خبرة عملية راسخة في نظم الجودة والحوكمة والتخطيط وتطوير الكفاءات، حتى أصبحت هذه التجربة الثرية رصيده الحقيقي الذي حمله معه عندما عاد إلى الوطن.

ورغم استقراره في عدن بعد عودته، ظل ارتباطه ببريطانيا حاضرًا، يسافر إليها باستمرار، ويحتفظ بعلاقة مهنية وشخصية معها؛ لكن قرار العودة لم يكن نابعًا من رغبة عابرة؛ إذ عاد قبل أشهر قليلة من اندلا ع حرب 2015، مدفوعًا بإحساس عميق بأن قطاع التعليم في عدن بحاجة إلى نقلة نوعية، وبأن المدينة بما تملكه من طابع منفتح وفرص واعدة، قادرة على احتضان مشاريع تعليمية حديثة.

كانت توقعاته قبل العودة أقرب إلى التفاؤل؛ فقد ظن أن اليمن مقبلة على مرحلة استقرار نسبي، رغم إدراكه أن البنية التحتية هشّة وأن الإدارة العامة تعاني مشكلات عميقة، بحسب حديثه، لكن الأحداث اللاحقة والحرب غيرت مسار البلاد. ومع ذلك، لم يتراجع عن قناعته بأن عليه مساهمة فعلية في تطوير التعليم، وأن خبرته في الخارج ليست مجرد سيرة ذاتية، بل واجب مهني واجتماعي يمكن أن ينعكس إيجابًا على الميدان.

وبمجرد عودته، انخرط في تأسيس مشاريعه التعليمية، بدءًا من "معهد كيمبردج عدن (Aden Cambridge Institute) ولاحقًا "مدرسة كيمبردج الإنجليزية" التي تغطي المراحل من الروضة حتى الصف التاسع. ومن خلال هذه المشاريع أراد أن ينقل إلى عدن نموذجًا تعليميًا قائمًا على المهنية والانضباط والجودة، مستفيدًا من سنوات الخبرة البريطانية.

[24] فضل النود، مدير ومؤسس معهد ومدرسة كيمبردج عدن، مقابلة خاصة بتاريخ 28 نوفمبر2025

صورة 10: فضل النود، مؤسس معهد ومدرسة كيمبردج في عدن

لكن طريق العودة لم يكن معبّدًا، فقد واجه فضل صعوبات قاسية أبرزها الحرب، والاضطراب السياسي، وغياب الاستقرار الأمني، والانهيار الاقتصادي الحاد أثّر مباشرة على تكاليف التشغيل والعملة المحلية، وحتى البنية التحتية الأساسية من كهرباء واتصالات شكلت تحديًا يوميًا.

ومع ذلك، يؤكد الرجل أنه استطاع أن يبني نموذجًا إداريًا مرنًا يعتمد على الجودة والتخطيط، وأن يبتكر حلولًا تحفظ استمرارية مؤسساته. ويشير إلى أنه اليوم يعمل على التحول نحو الطاقة الشمسية لضمان تشغيل مستدام يقلل التكاليف ويخفف من أثر الأزمة.

بعد سنوات من العودة، يصف فضل تجربته بأنها "تسير في الاتجاه الصحيح". فالأعداد المتزايدة من الطلاب، ونجاحات خريجي المعهد الذين حصلوا على فرص تعليمية ووظيفية بفضل مهاراتهم اللغوية، تمنحه شعورًا بأن العمل الذي يقوم به يترك أثرًا ملموسًا، ويضيف: "نحن الآن في طور التوسع، وإضافة تخصصات جديدة وليس مجرد البقاء".

صورة11: خلال أحد أنشطة معهد كمبردج في عدن

ساهمت تجربته في وقت ما في تشجيع بعض الكفاءات على التفكير بالعودة إلى اليمن، إذ رأوا أن النجاح ممكن رغم الظروف. لكن استمرار الاضطرابات السياسية والاقتصادية جعل الأمر صعبًا على الكثيرين، فالتردد أصبح مفهومًا ومبررًا.

ويرى فضل النود، أن تحويل تجارب العودة الفردية إلى نموذج وطني مستدام يتطلب إجراءات واضحة من قبل الحكومة. "على الحكومة التركيز بجدية على ملف الخدمات الأساسية خصوصًا الكهرباء وكذلك العمل على تحسين الوضع الاقتصادي لجعله أكثر ملائمة للشخص الراغب بالعودة، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين العائدين، أما القطاع الخاص، عليه أن يدرك أن الخبرات القادمة من الخارج هي "رأسمال بشري" نادر يجب استثماره وتوفير بيئة عمل احترافية، فالعائد يحتاج إلى بيئة تحتضن إبداعه".

ويحمل فضل رسالة للمغتربين: "الوطن يُبنى بسواعد أبنائه، وأتمنى أن كل من يمتلك القدرة على تقديم شيء لبلدنا ألا يتردد أو يبخل بذلك، مهما كانت الظروف صعبة. فهجرة العقول والكفاءات ورؤوس الأموال لن تُصلح الوضع، بل

ستزيده تعقيدًا". ويضيف النود: "رسالتي للشباب في الداخل: تسلحوا بمهارات العصر (اللغة الإنجليزية، التكنولوجيا، وأدوات الذكاء الاصطناعي)، فالمستقبل لمن يمتلك المهارة وليس الشهادة فقط".

أما عن مستقبل إقامته، يقرّ بأن عودته إلى عدن هي في الأساس عودة استقرار؛ لكنه يعترف أيضًا بأن استمرار هشاشة الخدمات والوضع الاقتصادي قد يدفع أي شخص لإعادة تقييم خياراته. ويشير في حديثه "في حال استمرت هذه الظروف دون تحسن، قد أفكّر بالاستقرار مجددًا في بريطانيا أو في إحدى دول الخليج، حيث تتوفر بيئة عمل وخدمات أكثر استقرارًا.

ومما سبق يمكننا القول إن العائدين يمثلون قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي، إذ يسهمون في نقل خبرات في مجالات تقنية، تجارية، صحية، وتعليمية، وسد فجوات مهنية كانت تعاني منها بعض المحافظات اليمنية، إذ تبيّن في عدد من الحالات أن العائدين استطاعوا تقديم حلول مبتكرة في مجالات ريادة الأعمال والمبادرات المجتمعية بسبب احتكاكهم بتجارب مختلفة خارج البلاد.

كما ساهم العائدون في تنشيط الحراك الاقتصادي المحلي عبر إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجالات متعددة، فالمشاريع هذه لم توفر فرص عمل جديدة فحسب، بل ساعدت أيضًا في إدخال ممارسات إدارية أكثر كفاءة، ورفع مستوى الجودة في بعض القطاعات.

الأثر الاجتماعي

رغم أن الأثر الاقتصادي للعائدين من الخارج يبدو الأكثر وضوحًا وقياسًا، فإن البعد الاجتماعي والثقافي للعودة الطوعية لا يقل أهمية، بل يشكّل في كثير من الأحيان المحرك الخفي للتغيير داخل المجتمعات المحلية، فالعائدون لا يجلبون معهم أموالهم أو خبراتهم فحسب، بل يحملون معهم أنماطًا جديدة من التفكير والسلوك اكتسبوها من تجاربهم الطويلة في بلدان مختلفة، وهو ما يجعلهم عناصر فاعلة في إعادة صياغة القيم المجتمعية وأساليب العيش والعمل.

ومن أبرز تجليات القيمة المضافة للعودة الطوعية، الدور المتنامي للعائدين في إحياء المجتمع المدني والمبادرات الاجتماعية، فقد شارك العديد منهم في تأسيس منظمات محلية، أو دعم مبادرات تعليمية وصحية وإغاثية، مستفيدين من شبكات العلاقات التي بنوها أثناء وجودهم خارج اليمن، حيث أسهم هذا الدور في تعزيز قيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية، ورفع الوعي بأهمية العمل التطوعي والتنمية المستدامة.

ويحمل هؤلاء العائدون منظومات قيم حديثة مثل احترام الوقت، والالتزام بالعمل، والحرص على الجودة، والاعتماد على الذات، إضافة إلى الإيمان بأهمية التعليم والتخصص المهني كمدخل أساسي للنجاح، ومع مرور الوقت، تبدأ هذه القيم بالتسرّب إلى البيئة المحلية من خلال الاحتكاك اليومي في أماكن العمل والمشاريع والفضاءات العامة، ما يخلق نمطًا اجتماعيًا جديدًا أكثر انفتاحًا على مفاهيم الإنتاجية والشفافية والجدارة.

ويؤدي هذا التفاعل بدوره إلى تنشيط حركة التغيير الاجتماعي، خاصة بين فئة الشباب، الذين يجدون في العائدين نماذج حية للنجاح والمثابرة، فالكثير من المبادرات الريادية، والمشاريع الصغيرة التي أطلقها العائدون، ألهمت آخرين لتجربة طرق جديدة في العمل الحر، أو تطوير مهاراتهم التعليمية والمهنية، كما أسهم بعض العائدين في نشر ثقافة التطوع والمواطنة

الفاعلة، وهي قيم بدأت تجد طريقها تدريجيًا إلى أوساط محلية ظلت لفترة طويلة حبيسة أنماط تقليدية من التفكير والسلوك.[25]

[25] جهاد صالح، دكتور جامعي، مقابلة خاصة بتاريخ 3 أكتوبر2025

رابعاً: التحديات التي تواجه العائدين

تواجه فئة العائدين إلى اليمن جملة من التحديات المتشابكة التي تتوزع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. هذه التحديات لا ترتبط فقط بواقع الحرب المستمرة والانقسام السياسي، بل تمتد إلى طبيعة الاقتصاد الهش، وضعف البنية المؤسسية، وتراجع مستوى الخدمات الأساسية، وبالرغم من أن بعض العائدين يمتلكون موارد مالية وخبرات مهنية اكتسبوها في الخارج، إلا أن البيئة الداخلية لا تزال غير مهيأة لاستيعابهم بالشكل الذي يتيح لهم الاستقرار والاستثمار والإسهام في التنمية.[26]

– التحديات الاقتصادية:

وتُعد التحديات الاقتصادية في مقدمة هذه الصعوبات، نظرًا لانهيار البنية التحتية وغياب الاستقرار المالي والاقتصادي، ففي أغلب المحافظات اليمنية، خاصة المتضررة من الحرب، تعاني الطرق والموانئ وشبكات الكهرباء والمياه من تدهور حاد، ما يرفع تكلفة التشغيل ويقلل من جدوى المشاريع الجديدة.

إلى جانب ذلك، يواجه بعض العائدين إلى الشمال في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين، صعوبات في الحصول على التمويل، سواء من البنوك أو من مؤسسات التمويل الصغيرة، نتيجة انعدام الثقة وضعف الضمانات القانونية، ما يدفعهم إلى الاعتماد على التمويل الذاتي الذي غالبًا ما يكون محدودًا.

أما في مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا، يُعد انهيار سعر الصرف وعدم استقراره من أبرز العقبات أمام أي نشاط اقتصادي مستدام، حيث يؤدي تذبذب الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية إلى تضخم الأسعار وتآكل رأس المال، مما يجعل الاستثمار في بيئة كهذه محفوفًا بالمخاطر، إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، الأمر الذي يقلص من حجم الطلب المحلي ويؤثر على قدرة المشاريع الجديدة في تحقيق عوائد كافية خلال مراحلها الأولى.

– التحديات السياسية والأمنية:

كما تُعد البيئة السياسية والأمنية أحد العوامل التي تعرقل جهود العائدين في بناء حياة مستقرة داخل اليمن، فمنذ اندلاع الحرب تعددت السلطات وتوزعت مراكز القرار بين أكثر من جهة سياسية وعسكرية، ما جعل التنقل بين المحافظات، أو حتى تنفيذ المشاريع، أمرًا بالغ التعقيد، خاصة مع غياب بيئة قانونية واضحة لحماية الاستثمارات وحقوق الملكية، فالقوانين الاستثمارية القائمة قديمة، وتطبيقها يختلف من منطقة إلى أخرى، مما يجعل المستثمر عرضة للمساءلة أو الابتزاز في حال غياب جهة رقابية موحدة.

[26] مقابلات خاصة لمركز سوث24 مع العائدين إلى اليمن

– تأخر تكنولوجي:

كما يُعاني العائدون من تأخر التطور التكنولوجي وضعف التحول الرقمي، إذ لا تزال معظم الخدمات تُنجز يدويًا، مع بطء في سرعة الإنترنت، وغياب أنظمة الحكومة الإلكترونية التي يمكن أن تسهّل المعاملات وتحد من الاحتكاك المباشر بالموظفين، وبالتالي فإن هذه البيئة الإدارية المغلقة لا تشجع على الاستثمار، وتدفع بعض العائدين إلى تجميد مشاريعهم أو البحث عن فرص خارج البلاد مجددًا.[27]

– البيروقراطية والإدارية:

وتُعتبر البيروقراطية واحدة من أكثر العقبات إرباكًا للعائدين، خاصة أولئك القادمين من بيئات عمل منظمة تعتمد على الشفافية وسرعة الخدمات، حيث يُواجه العائدون في اليمن انتشارًا واسعًا للفساد والرشاوى والإتاوات غير القانونية في المؤسسات الحكومية، ما يعرقل أي محاولة لتسجيل مشروع أو الحصول على ترخيص تجاري أو خدمات رسمية.[28]

– التحديات الاجتماعية:

ولا تخلو العودة من تحديات اجتماعية، إذ قد يواجه بعض العائدين صعوبات في الاندماج بسبب الفوارق الثقافية، واختلاف الممارسات الاجتماعية بين مجتمع المهجر والمجتمع المحلي، ففي بعض الحالات، يُنظر إلى العائدين بنوع من الريبة، خاصة عندما يحاولون تطبيق نظم جديدة في العمل أو الإدارة، وقد يواجه الجيل الشاب من العائدين، ممن نشأوا أو تلقوا تعليمهم في الخارج، حالة من الاغتراب الداخلي، نتيجة صعوبة التكيّف مع واقع يفتقر إلى الخدمات، أو يغلب عليه الطابع التقليدي.

لكن رغم هذه التحديات، فإن العائدين يظلون جسرًا حيويًا للتواصل بين الداخل والخارج، بين التقاليد ومتطلبات العصر، ومن خلالهم، تدخل مفاهيم حديثة إلى المجتمع مثل المساواة في الفرص، والمساءلة، والابتكار، والعمل الجماعي، حيث تسهم هذه المفاهيم في تجديد البنية الاجتماعية، وتعزيز روح المبادرة، وتحفيز القطاعات المجتمعية نحو تبنّي قيم الحداثة والتنمية المستدامة.[29]

---

[27] محمد السباعي، مؤسس شركة ألفابت لتقنية المعلومات في محافظة حضرموت، مقابلة خاصة بتاريخ 1 نوفمبر2025

[28] جهاد صالح، دكتور جامعي وعميد كلية ابن حيان، مقابلة خاصة بتاريخ 3 أكتوبر2025

[29] مقابلات خاصة لمركز سوث24 مع العائدين إلى اليمن

خامساً: مقارنات واختلافات بين المناطق والأقاليم

تُظهر تجارب العائدين إلى اليمن وجود تباينات واضحة في طبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعودون إليها، تبعًا لاختلاف المناطق الجغرافية وتقسيمات السيطرة السياسية، فبينما تبدو مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا أكثر انفتاحًا على النشاط الاقتصادي والاستثمار، تشهد مناطق سيطرة جماعة الحوثي في الشمال قيودًا اقتصادية وأمنية متزايدة تجعل العودة إليها صعبة، ويؤكد هذا التمايز أن نجاح أو فشل تجربة العائدين لا يرتبط فقط بظروفهم الفردية، بل بمدى تهيئة البيئة المحلية ومرونتها السياسية والاقتصادية في استقبالهم واستيعاب مشاريعهم.

مناطق الحكومة المعترف بها دولياً: هامش حرية و فرص اقتصادية

استنادًا إلى المقابلات الميدانية في هذه الدراسة البحثية، تبيّن أن مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا، مثلت الوجهة الأكثر جذبًا للعائدين خلال السنوات الأخيرة، وتشمل هذه المناطق محافظات عدن وتعز وحضرموت ومأرب، التي شهدت استقرارًا نسبيًا في الوضع الأمني وتحررًا أكبر في حركة الأفراد ورؤوس الأموال.

وتتميّز هذه المناطق بقدر من الانفتاح الاقتصادي والتعامل المرن مع المبادرات الفردية والاستثمارات الخاصة، مقارنةً بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين؛ ورغم استمرار التحديات المرتبطة بضعف الخدمات العامة والبنية التحتية، إلا أن السلطات المحلية أظهرت استعدادًا لتقديم تسهيلات إدارية وتشغيلية محدودة تسهم في إنعاش النشاط التجاري وتيسير بيئة الأعمال.

خلال الأعوام الماضية، شهدت هذه المحافظات نشوء عدد من المشاريع الريادية التي أسسها عائدون من الخارج، تنوعت بين المؤسسات التعليمية والثقافية والمراكز الطبية وشركات الخدمات التقنية والمالية، والمنظمات الغير ربحية إلى جانب مشاريع الفنادق والمطاعم والمقاهي والمولات ومعاهد اللغات ومراكز التدريب والتأهيل ومؤسسات الإنتاج الإعلامية وصالات الرياضة والمتاجر المتخصصة، ويُعزى نجاح هذه المشاريع إلى عاملين رئيسيين هما: تزايد الطلب المحلي على الخدمات الحديثة، خاصة في مجالات التعليم والتكنولوجيا والتدريب، وغياب القيود السياسية الصارمة التي تحد من حركة رأس المال أو تُقيّد حرية العمل، وهو ما منح العائدين مساحة أوسع للتجريب والابتكار.[30]

وتبرز مدينة عدن كنموذج أوضح لهذا النوع من العودة، إذ أصبحت مركزًا تجاريًا وإداريًا أكثر انفتاحًا مقارنةً بصنعاء التي تخضع لسلطة مركزية مغلقة، فيما تمتاز حضرموت ببيئة أعمال أكثر استقرارًا، إذ ساعدت شبكة المغتربين الحضارم في الخليج وشرق آسيا على ضخ رؤوس أموال واستثمارات جديدة داخل المحافظة، أسهمت في خلق فرص عمل وتنشيط السوق المحلي.

[30] مقابلات خاصة لمركز سوث24 مع العائدين إلى اليمن

وفي تعز، ورغم استمرار الحرب والحصار المفروض منذ عشر سنوات، فقد نجح عدد من العائدين في إنشاء مشاريع تعليمية وخدمية صغيرة، ساعدت في تحريك الاقتصاد المحلي بفضل حيوية السوق وارتفاع الطلب على الخدمات الحديثة.

وبصورة عامة، تمثل مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، البيئة الأكثر مرونة لاستيعاب العائدين، وإن كانت لا تخلو من التحديات الاقتصادية والبنيوية، غير أن ما يميزها هو وجود هامش من الحرية والانفتاح، بحيث يسمح للمبادرين بتنفيذ أفكارهم ومشاريعهم دون تدخل سياسي مباشر، ما يجعلها نقطة انطلاق رئيسية لعودة رأس المال والخبرة اليمنية من الخارج.

مناطق سيطرة الحوثيين: قيود اقتصادية ومضايقات سياسية

في المقابل، تُعد مناطق الشمال الخاضعة لسيطرة الحوثيين وتشمل صنعاء، عمران، ذمار، إب، الجوف، والبيضاء، من أكثر المناطق صعوبة أمام العائدين، سواء من حيث القيود الاقتصادية أو الاعتبارات السياسية والأمنية، فمنذ سيطرة الجماعة على العاصمة صنعاء، باتت بيئة الأعمال تخضع لشبكة من الإجراءات المعقدة والضرائب المتعددة والإتاوات غير الرسمية، التي تجعل من الاستثمار مهمة شاقة ومكلفة.

وبحسب كثيرين، فإن العائدين إلى مناطق الشمال يواجهون مطالب مالية مستمرة من قبل سلطات الحوثيين، تحت مسميات "دعم المجهود الحربي" أو "الزكاة"، ما يحد من جدوى مزاولة الأنشطة التجارية بشكل كبير. أيضاً تمت الإشارة إلى أن هناك أبعاد سياسية مباشرة وغير مباشرة تؤثر في قرار العودة والإقامة، فالعائد الذي يُنظر إليه على أنه قادم من "مناطق خصم سياسي" أو يحمل فكرًا مختلفًا قد يتعرض لمضايقات أو مراقبة أو يُمنع من مزاولة نشاطه.[31]

[31] مقابلات خاصة لمركز سوث24 مع العائدين إلى اليمن

سادساً: مقارنات دولية وتجارب عربية

تظهر العديد من التجارب العربية في دول النزاع أن سياسات الدولة تجاه العائدين تشكل عاملًا حاسمًا في نجاح العودة الطوعية واستدامة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وكلما وُجدت مؤسسات وبرامج رسمية داعمة، كلما كانت العودة أكثر أمنًا واستقرارًا وأثرًا في التنمية المحلية، فالتجربة العراقية تعد نموذجًا مغايرًا للحالة اليمنية من حيث طبيعة الدعم والاهتمام بالعائدين.[32]

ففي مطلع مارس 2021، اتخذت الحكومة العراقية، بدعم من شركاء دوليين، نهجًا منظمًا لتسهيل العودة الطوعية للعراقيين المقيمين في الخارج، حيث شاركت عدة جهات في هذا الجهد أبرزها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، ومنظمة الهجرة الدولية (IOM)، والشبكة الأوروبية للعودة وإعادة الاندماج (ERRIN). [33]

تضمنت هذه البرامج حزمة من الإجراءات والمساعدات التي تبدأ من مرحلة الاستشارة في بلد المهجر وحتى إعادة الاندماج في الداخل، وتشمل هذه المساعدات تغطية نفقات السفر، وتقديم منح مالية لمرة واحدة لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة، فضلًا عن توفير التدريب المهني والدورات المتقدمة في مجالات الحرف وإدارة الأعمال وتقنية المعلومات قبل العودة.[34]

كما أنشأت الحكومة مراكز متخصصة في بغداد وأربيل تُعنى بتقديم المشورة الفردية وفرص العمل، والدعم النفسي والاجتماعي للعائدين، وتعمل هذه المراكز على تسهيل إعادة الاندماج المهني والاجتماعي، وتقديم الإرشاد في تأسيس الشركات الصغيرة وتطويرها، إلى جانب برامج التأهيل المهني والتدريب على مهارات سوق العمل. [35]

هذا التكامل بين الجهود الرسمية والدعم الدولي جعل من التجربة العراقية نموذجًا متقدمًا في إدارة العودة الطوعية، حيث استطاعت الحكومة إعادة دمج آلاف العائدين تدريجيًا في المجتمع والاقتصاد المحلي، وهو ما يمكن اعتباره تجربة ناجحة وقابلة للتطوير في السياقات العربية الأخرى.

وتشترك بعض الدول العربية الأخرى التي شهدت نزاعات طويلة في ملامح مشابهة، لكنها تختلف في مستوى الاستجابة الحكومية، ففي سوريا وليبيا، اقتصرت العودة غالبًا على مبادرات فردية، في ظل استمرار الأوضاع الهشة وتدهور الخدمات

[32] سلطان بركات وغسان الكلحوت، عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار المستضيفة: دروس وعبر من تجارب عالمية مماثلة، مجلة سياسات عربية، مارس2021

[33] وزير الخارجية: اتخذنا إجراءات لتسهيل العودة الطوعية للعراقيين من مخيمات ليتوانيا، وكالة الأنباء العراقية (واع)، 22 سبتمبر2021

وثيقة من GIZ / Startfinder بعنوان " العودة الطوعية وإعادة الاندماج المستدام في العراق"، صادرة في مايو2021

اتفاقية جديدة تفتح الباب أمام عودة العراقيين من تركيا، موقع الجزيرة، تاريخ 2024/10/5

[34] العودة الطوعية، موقع وزارة الخارجية للحكومة العراقية، نوفمبر2022

[35] تقرير مساعدة إعادة الإدماج، مركز موارد المهاجرين في بغداد، عام2022.

الأساسية، أما في الصومال، فتبدو التجربة أقرب إلى اليمن، حيث يؤدي ضعف مؤسسات الدولة واستمرار التحديات الأمنية والاقتصادية إلى إعاقة أي جهود منظمة لإعادة الاندماج.[36]

ووفق كثيرين فإن التجربة اليمنية تختلف جذريًا عن التجارب العربية، نظرًا لعدم وجود حتى اليوم أي سياسة رسمية أو برنامج وطني يُعنى بالعائدين من الخارج، سواء من دول الخليج أو من أوروبا أو أمريكا، فالعائد اليمني يواجه تحديات معقدة تبدأ بغياب الدعم المالي والمؤسسي، وتمتد إلى صعوبات إدارية وقانونية تعيق استقراره أو إمكانية تأسيس مشروع اقتصادي. هذه الظروف تجعل العودة إلى اليمن مجازفة شخصية، يتحمل فيها العائد وحده تكاليف الانتقال والاستقرار، دون أي مساندة من الدولة أو مؤسسات المجتمع المدني.[37]

ويتضح من خلال هذه المقارنات، أن وجود سياسة رسمية داعمة للعائدين يُحدث فرقًا جوهريًا في نجاح عملية العودة واستدامتها، فالدعم المؤسسي يسهم في تخفيف الصعوبات التي يواجهها العائدون، ويشجعهم على الاستثمار والمشاركة في إعادة بناء مجتمعاتهم، وتشير هذه النتائج إلى ضرورة صياغة سياسة وطنية يمنية للعودة الطوعية، تركز على بناء شراكات مع المنظمات الدولية المعنية بالهجرة والتنمية، من أجل تحويل العودة من أزمة فردية إلى فرصة وطنية لإعادة بناء رأس المال البشري والاستثماري داخل البلاد.

[36] تقرير بعنوان "Somali migrants face debt and stigma upon return: MPI report on reintegration"، يوليو2024
دراسة بعنوان "Return and (Re)Integration in Fragile The Experiences of Somali Returnees"، مايو2020
الأمم المتحدة تسهل عودة سوريين من ليبيا إلى ديارهم، قناة حلب اليوم، ديسمبر2025

[37] مقابلات خاصة لمركز سوث24 مع العائدين إلى اليمن

سابعاً: الخاتمة والاستنتاجات

تعد عودة اليمنيين طوعًا من الخارج اتجاهًا متناميًا في سياق النزاع المستمر "ظاهرة ناشئة"، إذ برزت خلال السنوات الأخيرة كنتيجة لتغيّر الأوضاع في دول المهجر، وتحوّل أولويات شريحة من الكفاءات اليمنية نحو الإسهام في تنمية الداخل، فاليوم أصبحت العودة في كثير من الحالات خيارًا واعيًا لاستثمار الخبرة والمعرفة المكتسبة في بيئة محلية تبحث عن التعافي وإعادة البناء.[38]

ويعكس هذا التوجه تحولًا في وعي المغترب اليمني بدوره التنموي، وفي تصوره للعلاقة بين الاغتراب والهوية الوطنية، إذ بات ينظر إلى عودته كفعل مشاركة ومسؤولية، لا كمرحلة نهاية لمسار الهجرة، ومع ذلك، ما تزال هذه العودة محدودة الطابع المؤسسي وتعتمد في الغالب على الجهود الفردية، في ظل غياب سياسات رسمية أو حوافز تنظيمية تضمن الاستقرار وتساعد على توطين الاستثمارات واستدامة المشاريع.

وتشير نتائج هذه الدراسة، إلى أن العودة الطوعية في اليمن لا تقوم على برامج حكومية أو خطط وطنية، بل تنبع من دوافع فردية وظروف بنيوية، تشمل الرغبة في الإسهام الوطني، أو الاستفادة من الفرص الاستثمارية، أو الهروب من سياسات التضييق في دول المهجر.

وتتباين دوافع العائدين باختلاف خلفياتهم التعليمية والمهنية، غير أن القاسم المشترك بينهم هو امتلاكهم خبرات نوعية وقدرات مالية متوسطة إلى عالية، ما يجعلهم فئة ريادية قادرة على المساهمة في التنمية إذا ما توفرت البيئة المناسبة.[39]

كما أظهرت الدراسة أن البيئة الجغرافية والسياسية تمثل عاملًا محددًا في نجاح تجربة العائدين، فمناطق الحكومة المعترف بها توفر مرونة نسبية في الحركة وحرية في العمل الاقتصادي، مما يجعلها أكثر جاذبية للعائدين، فيما تشهد مناطق سيطرة الحوثيين قيودًا سياسية واقتصادية صارمة، تجعل من العودة إليها أمرًا صعبًا، وتحد من قدرة العائدين على تأسيس مشاريع أو ممارسة نشاطهم بحرية. هذا التباين يوضح أن البيئة المحلية هي المتغير الحاسم في استدامة عودة العقول والأموال اليمنية، أكثر من العوامل الفردية أو الخارجية، بحسب ما ورد في مقابلات الدراسة.

ورغم أن العودة ما تزال محدودة النطاق، إلا أن الاحتمالات المستقبلية تشير إلى إمكانية تحولها من مبادرات فردية إلى ظاهرة جماعية في حال تحقق عدد من الشروط، تتمثل في تحسن البيئة الأمنية والاقتصادية، وبدء مرحلة إعادة الإعمار، ووجود حوافز حكومية واضحة تسهّل الاستثمار وتضمن الحماية القانونية.

[38] أبوذر الجندي، بروفيسور جراحة قلب وأوعية دموية وزراعة كلى، مقابلة خاصة، 18 سبتمبر2025

[39] أبوذر الجندي، بروفيسور جراحة قلب وأوعية دموية وزراعة كلى، مقابلة خاصة، 18 سبتمبر2025

ويرى كثيرون أن نجاح المشاريع الريادية الأولى للعائدين إلى اليمن، يمكن أن يؤدي إلى تأثير إيجابي يدفع آخرين على العودة، خصوصًا إذا تم توثيق النماذج الناجحة وتعميمها عبر الإعلام والمؤسسات الرسمية، مشيرين إلى أن اليمن يمتلك طاقات بشرية ومهارات خارجية كبيرة، قادرة على العودة والمساهمة، شريطة أن تتوافر رؤية وطنية تنظم وتحتضن هذه الطاقات.[40]

وتُظهر المؤشرات أن فئة العائدين يمكن أن تشكل ركيزة رئيسة في مشاريع إعادة الإعمار المستقبلية، فالعائدون من ذوي الخبرات في الإدارة، والهندسة، والتعليم، والتقنية، يمتلكون مؤهلات يحتاجها البلد في مرحلة ما بعد الحرب، ويمكن أن يكونوا جسرًا بين رأس المال الخارجي والاحتياجات المحلية، إضافة إلى أنه يمكن استثمار شبكاتهم في الخارج لتسهيل نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الدولية، مما يجعلهم فاعلين استراتيجيين في مسار إعادة البناء، الأمر الذي يجعل دمج فئة العائدين ضمن خطط إعادة الإعمار يمثل خطوة حاسمة لضمان شمولية التنمية واستدامتها.[41]

[40] جهاد صالح، دكتور جامعي وعميد كلية ابن حيان، مقابلة خاصة بتاريخ 3 أكتوبر2025

[41] محمد السباعي، مؤسس شركة ألفابت لتقنية المعلومات في محافظة حضرموت، مقابلة خاصة بتاريخ 1 نوفمبر2025

ثامناً: التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة والمقابلات الميدانية مع العائدين، يتضح أن العودة الطوعية لليمنيين من الخارج تحمل إمكانات تنموية كبيرة، لكنها تظل محدودة الأثر ما لم تُدعَم بسياسات عامة وبرامج مؤسسية واضحة، لذلك، تُقترح مجموعة من التوصيات السياساتية الموجهة إلى الحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، بهدف تعزيز دور العائدين وتحويل العودة من مبادرات فردية مشتتة إلى رافعة اقتصادية وتنموية وطنية تساهم في التعافي المستدام.

1. تدعو الدراسة الحكومة اليمنية، ممثلة بوزاراتها المعنية بالمغتربين والاقتصاد والتخطيط، أن تتبنى استراتيجية وطنية شاملة للعودة الطوعية، تتضمن رؤية واضحة لكيفية استيعاب الكفاءات والخبرات العائدة من الخارج، بحيث تقوم هذه الاستراتيجية على إجراءات قانونية وإدارية محددة، تُسهّل عودة الكفاءات والاستثمارات، مع إنشاء وحدة متخصصة ضمن وزارة المغتربين تُعنى بشؤون العائدين، وتكون مسؤولة عن التنسيق مع بقية الجهات الحكومية والقطاع الخاص لتيسير إجراءاتهم وإزالة العوائق البيروقراطية التي تواجههم.

2. توصي الدراسة بأن تُقدّم الحكومة حوافز استثمارية وضريبية للمشاريع التي يؤسسها العائدون، لا سيما في القطاعات التعليمية والخدمية والإنتاجية، وذلك من خلال تقديم تسهيلات في تسجيل الشركات ومنح التراخيص، فالإجراءات هذه تشجّع على تحويل رأس المال المغترب إلى مشاريع داخلية منتجة، وتدعم خلق فرص عمل جديدة في المدن المستقرة.

3. تشدد الدراسة على ضرورة تطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال في المحافظات التي تشهد استقرارًا نسبيًا مثل عدن وحضرموت وتعز، لتكون بمثابة مراكز جذب استثماري للعائدين والمستثمرين المحليين، كما يجب أن ترافق هذه الجهود خطوة تنظيمية مهمة تتمثل في توحيد الأطر القانونية والمالية بين مختلف مناطق السيطرة، بما يضمن حماية المستثمرين من الازدواجية أو الابتزاز، ويُعيد الثقة في البيئة الاقتصادية ككل.

4. تحث الدراسة المنظمات الدولية العاملة في اليمن على تصميم برامج تمويل صغيرة ومتوسطة مخصصة للعائدين، إلى جانب توفير برامج تدريب وتأهيل متخصصة في مجالات الإدارة وريادة الأعمال والتقنيات الحديثة، لرفع كفاءة العائدين وتمكينهم من إدارة مشاريعهم وفق المعايير المعاصرة. كما يُستحسن أن تعمل المنظمات على دمج العائدين في مشاريع التنمية المستدامة التي تموّلها داخل اليمن، بحيث يستفاد من خبراتهم في مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة، الأمر الذي يعزز الروابط بين المهاجر السابق والدولة والمجتمع.

5. وتؤكد هذه الدراسة أن تمكين العائدين لا يتحقق عبر الدعم المالي فحسب، بل من خلال رؤية وطنية متكاملة تربط بين الاقتصاد والسياسات الاجتماعية، وتستثمر في رأس المال البشري والمعرفي الذي يعود إلى البلاد، وتحويل العودة من فعل أفراد إلى مشروع وطني للتنمية، يقوم على شراكة فاعلة بين الدولة والمنظمات الدولية

والقطاع الخاص، وترتكز على الثقة والتخطيط طويل المدى، بما يسهم في إعادة دمج اليمنيين العائدين في مسار البناء الاقتصادي والاجتماعي لوطنهم.

ضيف الله الصوفي

صحافي يمني متخصص في الشؤون الإنسانية وقضايا المرأة وصناعة السلام، حاصل على بكالوريوس إذاعة وتلفزيون من جامعة تعز. يعمل حاليًا مراسلًا لقناة الجمهورية في مدينة تعز.

South24 Center for News and Studies
Main Office: Switzerland & Aden
south24.org - south24.net
info@south24.org